INTOSAI

عدد خاص
حول التدقيق البيئي

المجلة الدولية

للتدقيق الحكومي

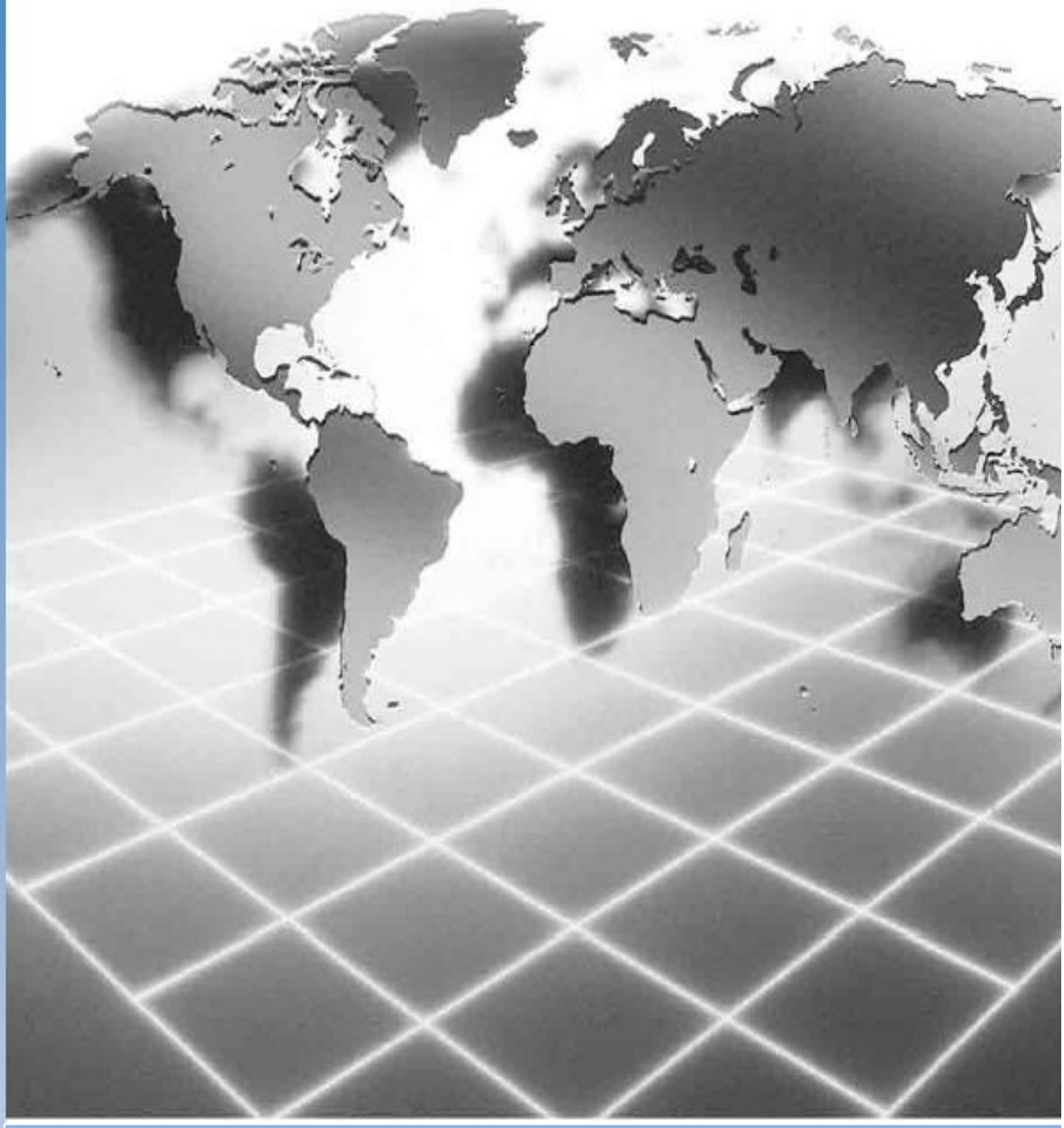

تموز ٢٠١٢

يوليو ٢٠١٢

المجلد ٣٩، العدد ٣

المجلة الدولية للتدقيق الحكومي

مؤسسة المجلة الدولية للتدقيق الحكومي ٢٠١٢

هيئة التحرير

جوزيف موزر، رئيس محكمة الرقابة، النمسا.
ميشيل فيرجوسون، المدقق العام ، كندا.
عبد القادر الزقلي، الرئيس الاول لدائرة المحاسبات، تونس.
جين دودارو، المراقب العام، الولايات المتحدة الامريكية.
ادلينا جونزاليز، المدقق العام وكالة، فنزويلا.

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

هيلين هسنغ (الولايات المتحدة الامريكية) .

رئيس التحرير

موريل فورستر (الولايات المتحدة).

مساعدو رئيس التحرير

لندا سيليفاك (الولايات المتحدة).
كريستوفر ليونز (الولايات المتحدة)

المحررون المساعدون

مكتب المدقق العام (كندا).
جاجيانز سسنغ (منظمة اسوساي – الهند)
لوسيانا سيكالو (منظمة اسباساي- تونغو)
امانة منظمة الكاروساي (سانت لوسيا)
الامين العامة للاوروساي (اسبانيا)
خميس حسني (تونس)
باسيليو جاورجوي (فنزويلا)
الامانة العامة لمنظمة الانتوساي (النمسا)
مكتب المسائلة الحكومية الامريكية (الولايات المتحدة الامريكية).

الإدارة

سابرينا تشايس (الولايات المتحدة).
بول ميلر (الولايات المتحدة)

أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة الانتوساي

تيرينز نومبيمبي، مدقق عام، مكتب المراقب العام، جنوب افريقيا.
لي جياي، مدقق عام، مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية.
اسامة جعفر فقيه رئيس ديوان المراقبة العامة، السعودية
جوزيف موسر رئيس محكمة الرقابة في النمسا والامين العام للمنظمة.
تيرانز باستان مدقق عام في دائرة المدقق العام في جزر الباهاما.
موسى كون، رئيس، مكتب الحسابات، ساحل العاج.
كارلوس رومان بوليت فاجيوني، مراقب عام، الاكوادور.
لاسيزو دوموكوس، رئيس، مكتب المراجعة الوطني، هنغاريا.
فيندو راي، مراقب ومدقق عام، مكتب المراقب والمدقق العام الهند.
ابراهيم حماد باكير، رئيس، مكتب التدقيق، ليبيا.
جون مانويل بورتال مارتنز، مدقق عام، الجهاز الاعلى للرقابة، المكسيك.
لين بروفست، مراقب ومدقق عام، مكتب المراقب والمدقق العام، نيوزلندا.
جورجن كوسمو، مدقق عام، جهاز الرقابة العالي، النرويج.
محمد اختار بولاند رانا، مدقق عام، مكتب المدقق العام، باكستان.
سيرجري فاديموفتش ستيباشين، رئيس، محكمة الحسابات، الاتحاد الروسي.
ايميس مورس، مراقب ومدقق عام، مكتب المراجعة الوطني، المملكة المتحدة.
جين دودارو، مراقب عام، مكتب المسائلة العامة، الولايات المتحدة الامريكية.
ادلينا جونزالاز، المراقب العام وكالة، جمهورية فنزويلا.

تصدر المجلة الدولية للتدقيق الحكومي على اساس فصلي في الاشهر (كانون الثاني، نيسان، تموز، تشرين اول) باللغة العربية والانكليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية بالنيابة عن المنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا (INTOSAI). وتُكرس المجلة عملها لتحسين اجراءات التدقيق الحكومي وتقنياته اذ تعد وسيلة التواصل الرسمية لمنظمة الانتوساي.
ان الاراء والقناعات الواردة في المجلة نابعة من وجهات نظر شخصية للمحررين وكتاب المقالات ولا تعكس بالضرورة توجهات اوسياسات المنظمة.
للاشترك بنشر المقالات والتقارير الخاصة ومفردات الاخبار، يسر طاقم التحرير دعوتكم الى ارسال مساهماتكم الى مكاتب التحرير في مكتب مسائلة الحكومة على العنوان التالي:

441 G Street,NW,Room 7814
Washington,D.C 20548
U.S.A
رقم الهاتف: ٢٠٢٥١٢٤٧٠٧ - فاكس
٢٠٢٥١٢٤٠٢١ : البريد الالكتروني
e-mail: intosaijornal@gao.gov

نظرا للدور الذي تنهض به المجلة كوسيلة تعليمية فان المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها على صفحات المجلة هي تلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة المالية على القطاع العام والتي تتضمن دراسة الحالات التطبيقية، أو الأفكار ذات الصلة بمناهج البحث الجديدة في مجال الرقابة المالية، أو التفاصيل المتعلقة ببرامج التدريب على الرقابة. هذا ونعتذر عن قبول المقالات التي تتناول بصورة أساسية نواح نظرية من الرقابة.

توزع المجلة مجانا على جميع الأجهزة الأعضاء بمنظمة الانتوساي وغيرهم من الجهات المعنية بالرقابة. كما يمكن الحصول على نسخة الكترونية من المجلة من موقع الانتوساي التالي عن طريق شبكة الانترنت:
www.intosai.org أو على موقع المجلة
intosaijournal@gao.gov.

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي يصدره المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين وتدرج في سجلات الإدارة وتنشر ملخصات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية:
Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilm International, Ann Arbor, Michigan, U.S.A

المحتويات

المقال الافتتاحي ٢
عدد خاص حول التدقيق البيئي..... ٨
افكار مطروحة من رئيس المجلس..... ٩
اخبار موجزة..... ١١
تنامي مجموعة عمل التدقيق البيئي وتطورها لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير البيئة..... ١٧
مرفق عالمي جديد للتدريب على التدقيق البيئي..... ٢٠
استخدام تكنولوجيا الجغرافية المكانية لتحسين التدقيق البيئي ٢٢
تزايد شعبية المواد الارشادية للتدقيق البيئي الخاصة بمجموعة عمل التدقيق البيئي الإقليمي..... ٢٤
التدقيق البيئي : التحديات الحالية والمستقبلية..... ٢٥
تشجيع مجامع العمل الإقليمية سريعة النشوء الخاصة بالتدقيق البيئي (RWGEAs) لعمليات التدقيق البيئي في الاقاليم ٢٧
التعاون بين المانحين والانتوساي
آخر المستجدات..... ٣٤
من داخل الانتوساي ٣٧
مبادرة تنمية الانتوساي..... ٤٤
ابرز احداث الانتوساي لسنة ٢٠١٣..... ٤٧

www.intosaijournal.org

ترجمة ديوان الرقابة المالية في جمهورية العراق

التدقيق البيئي في منظمة الانتوساي: بعد مرور عشرون عاما

أجرى الامين العام لمجموعة عمل التدقيق البيئي " تونيس سار " لقاءاً مع المدقق العام لجمهورية استونيا ورئيس مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة لمنظمة الانتوساي "مايكل اوفير" في ايار ٢٠١٢ لمناقشة اهمية التدقيق وعمل مجموعة عمل التدقيق البيئي ومراحل سيره حتى الان.

سؤال: ***بما ان مجموعة عمل التدقيق البيئي احتفلت بالذكرى السنوية العشرين لها، هل تعتقدون ان هذه الفترة قصيرة ام طويلة في عمر أي منظمة؟***

مايكل اوفير: عملت منظمة الانتوساي على تشكيل مجاميع عمل في مختلف القطاعات التي تتطلب تحليلا جديا. وكما جرت عليه العادة، فان مجاميع العمل هذه تُشكل ليستمر عملها لفترة محددة ليست بالطويلة. ومن هذا المنظار استطيع القول بان فترة العشرين عاما طويلة الى حد ما. من ناحية اخرى، بما ان الموضوع يتعلق بالبيئة ندرك ان تلك الفترة لا تشكل الا وقتا قصيرا. وفي خضم فترة العشرون عاما هذه، احرزت مجموعة عمل التدقيق البيئي تقدما ملحوظا. ووفقا لرئاسة هولندا ثم كندا والان استونيا، فقد اعدت مجموعة العمل ما يزيد عن ١٦٠٠ صفحة من مواد الدليل وعقدت لقاءات وورش عمل ودورات تدريبة كثيرة مصغرة وموسعة. الا انه بقيت عدة جوانب عالقة لحد الان مثل القضايا البيئية التي تعد واسعة الانتشار اضافة الى كونها مترابطة ومتداخلة. وبما ان الموارد الطبيعية لا حدود لها، فاني على يقين بانه في عالمنا المتنامي سريعا تبقى الاسئلة البيئية مطروحة على طاولة صناع القرار لوقت طويل.

سؤال: ***ما الذي تطلعتم اليه عندما اصبحتم رئيسا لمجموعة عمل التدقيق البيئي؟***

مايكل اوفير: كان حلمي الاكبر ولحد الان بان تبدأ الاجهزة الرقابية إجراء عمليات التدقيق البيئي، الا انه حلم صعب المنال. وبالرغم من ذلك، فقد اتخذنا خطوة مستقبلية كبيرة واصبح جليا بان هنالك توجها متنامياً للشروع بعمليات التدقيق البيئي. وقد اجرى ما يزيد عن

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

١٠٠ جهاز رقابي تدقيقا على قضايا بيئية، نتيجة لذلك، قمنا بجمع الالاف من عمليات التدقيق البيئي في قاعدة بيانات على الموقع الالكتروني الخاص بنا من جميع ارجاء العالم. ولا اميل الى الرأي القائل بان التدقيق البيئي هو التدقيق الوحيد والمهم حصرا. الا اني على ثقة تامة بانه في يوم ما ستطلب البرلمانات الوطنية والحكومات واجهزة الرقابة العليا معلومات مفصلة عن الموارد الطبيعية بدلا من مجرد حسابات سنوية.
وارتأت وجهة نظر اخرى انشاء مركز تدريب عالمي. اذ ان التدقيق البيئي يعد مهارة خاصة وان معظم الدول لا يمكنها ضم مركز من هذا القبيل. وبما ان استسقاء المعلومات من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التدقيق البيئي قد اثبت فاعليته الكبيرة، فان تاسيس مركز دولي بحيث تستطيع كافة الدول ارسال موظفيها الجدد لغرض تلقي التدريب يعني الكثير. اقدم امتناني تحديدا للجهاز الرقابي في الهند الذي عرض تاسيس واستضافة هكذا مركز. وسيفتتح هذا المركز ابوابه العام القادم للالتحاق في الدورة التدريبية الاولى للتدقيق البيئي لمتدربين من ذوي المستوى المبتدئ. وقد اطلعت على مخطط الدورة الاولى واستطيع ان أؤكد لكم بانها تبدو ذات امكانيات كبيرة.

سؤال: ***لِمَ يتوجب اشتراك اجهزة الرقابة العليا في التدقيق البيئي؟***

مايكل اوفير: الامر يعود الى جملة اسباب. اولها، انها احدى الجهات المعنية في صنع القرارات في يومنا هذا وسيكون لها تاثيرا عندما تكون الحكومة غير قادرة على اتخاذ القرار. وفي الواقع تعد اجهزة الرقابة العليا الجهات الفاعلة الوحيدة التي لديها استقلالية تامة لتكون قادرة على اعطاء نظرة مستقبلية عميقة حتى بعد انقضاء مدة عمل الحكومة. ولا يمكن ان تحل اي مؤسسة اخرى محلها بنفس الطريقة بحيث تمكنها من الحصول على المنفعة وعلى المدى الطويل. وستكون مشاركة اجهزة الرقابة امرا ملزما تحديدا عند وجود حاجة لاتخاذ قرارا حاسما – على سبيل المثال رفع اسعار المياه، الحد من قطع الاشجار، فرض الضرائب على النفايات او تقييد استخدام الاسمدة او مجال السياحة.
ثانيا: نحن نعيش في عالم منفتح. لذا فان الموارد والطاقة وللاسف حتى المخلفات تنتقل بسرعة غير متوقعة الى الحدود المحلية. وفي حال كانت الدولة تعاني من ضعف القوانين او سياسات غير مستدامة او قلة في الالتزام والتنفيذ مصحوبة بالفساد والصفقات المشبوهة لبيع الموارد الطبيعية وفقا لاسعار السوق ادناه، فان الدولة وبدون ادنى شك ستصبح عرضة بإغراقها بمخلفات الاخرين اضافة الى مخلفاتها.
ثالثا: اقترح النظر في الازمات الكبيرة التي اجبرت حكوماتنا على مواجهتها خلال الـ ١٠٠ عام الماضية. اذ اكدت هذه الازمات على اهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اضافة الى المالية. وحتى اذا خطط رؤساء اجهزة الرقابة العليا تجنب مواضيع البيئة والاستدامة الحالية، الا انه يجدر بهم ان يضعوا نصب اعينهم مواجهتها في القريب العاجل.

سؤال: ***هل تتفق مع من يزعم بان احد مخاطر الاشتراك مع السياسيين في اتخاذ القرار تكمن عند اقتراح حلول عملية للمشكلات البيئية؟***

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

مايكل اوفير: نعم بالتأكيد، انه خطر حقيقي. فوفقا لمعايير منظمة الانتوساي، لا يقتصر دور المدققين على التعليق على الاراء السياسة فحسب، بل يتعدى الموضوع الى مراجعة التزام المؤسسات مع السياسات العامة. ولكن السؤال الذي يطرح، ما هو الدور الذي يجب ان ينتهجه المدقق المستقل في حال كانت سياسة ما غير مستدامة؟ على سبيل المثال، غابة تقدر مساحتها الكلية ١٠٠ هكتار وان السياسة تسمح بقطع ٢٠ هكتار سنويا، عندئذ لن تكون الغابة محتفظة بشكلها بعد خمس سنوات. وساجد انه من المريب التوقيع على تقرير يشير الى ان كل شيئ يسير على افضل وجه. لقد اثرت هذه القضايا في عمل دائرتي وانتقدت سياسات مناوءة لمعيار السياسة المستدامة. كما اني حرصت على ان يعمل زملائي نفس الشيء في مكان اخر، بل وتقديم الدعم لفعل ذلك. ***هل يعد ذلك تدخلا بالاراء السياسية؟*** برأيي لا. يجدر ان نجد فرقا واضحا بين التدخل في الاراء السياسية للحزب وبين التعليق على السياسة البيئية. وباعتباري مدققا عاما، فان انتقاد الاراء السياسية خارج نطاق مسؤوليتي سواء كانت هذه الاراء تمثل الجناح الايمن او الايسر ولكني لا استطيع ان اقف مكتوف الايدي عندما تكون السياسة غير مستدامة او عند تحليلها لقيم بيئية واقتصادية او اجتماعية. واعتقد بان اجهزة الرقابة العليا بحاجة لان تكون نموذجا جيدا في المجتمع فيما يخص هذه الامور ولا اجد من يحل محلها.

سؤال: بما ان اجهزة الرقابة العليا على دراية بالمشكلات البيئية والعقبات التي تواجه التنمية المستدامة عبر السنين. ما هي القضايا الاكثر اهمية في هذه المجالات بالنسبة للاجهزة الرقابية؟

مايكل اوفير: ان هذه القضايا حتما تختلف من بلد لاخر. حيث عملت الاجهزة الرقابة الكندية والبرازيلية على تطوير ورقة عمل حول هذا الموضوع لطرحه امام مؤتمر ريو+٢٠ التابع للامم المتحدة. وتضمنت ورقة العمل هذه وجهات نظر اثنان وخمسون جهازا رقابيا واشارت الى عشر مشكلات رئيسة للحوكمة حددتها اجهزة الرقابة العليا في عملها (انظر الى الاطار ادناه). اعتقد ان كلا منا يستطيع تصنيف حكومته عند الاطلاع على هذه القائمة.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

ابرز ١٠ قضايا الحوكمة المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة

- المسؤوليات المتداخلة/غير الواضحة.
- الحاجة الى التعاون بين المستويات المحلية الثانوية وبين المستوى الوطني.
- غياب او عجز السياسات او الاستراتيجيات.
- عدم كفاية تقييم النتائج البيئية لسياسات والبرامج الحكومية.
- ضعف التحليل (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) المؤيد للقرارات.
- الافتقار الى التخطيط طويل المدى لتنفيذ السياسات والبرامج البيئية.
- عدم دقة الادارة المالية في السياسات والبرامج الحكومية.
- قلة تنفيذ التشريع البيئي المحلي.
- عجزانظمة الرقابة والابلاغ.
- عدم كفاية البيانات البيئية لاخذ القرار.

المصدر: مسح خاص باجهزة الرقابة العليا اجرته دائرة المدقق العام في كندا وجهاز الرقابة البرازيلي.

ويقترن الضعف الاساسي للحكومات مع الحوكمة – كما هو متوقع- مثال على ذلك: القطاعات المنظمة تنظيما سيئا وعدم كفاية التحليل والافتقار الى الخطط طويلة الامد وعدم كفاءة الادارة المالية وسوء التنفيذ وشحة الرقابة وعدم توفر البيانات. وغالبا ما يعكس واقع الحكومة السؤال الخاص بالاولويات السياسية – الاقتصاد مقابل البيئة.

سؤال: هل ان عدد اجهزة الرقابة العليا المشجعة للتنمية المستدامة اخذاً بالازدياد؟

مايكل اوفير: انه نمو منطقي في يومنا هذا، حيث اصبح التدقيق البيئي اكثر شيوعا. وعلينا الاعتراف بالتحديات المصاحبة لتدقيق الاستدامة نظرا لطبيعته الشاملة. ومن خلال المسح الذي اجرته مجموعة عمل التدقيق البيئي السابع حول التدقيق البيئي ، ذكر ما يقارب الثلاثون جهازا رقابيا بانهم قاموا بتدقيق بعض جوانب الاستدامة.

وقد كُرِّسَ المؤتمر الدولي العشرون لاجهزة الرقابة العليا الذي عقد في جنوب افريقيا للتنمية المستدامة. وكان ذلك الحدث الابرز لمجموعة العمل الخاصة بنا في الأعوام الاخيرة. وتراس الجهاز الرقابي الصيني الموضوع الثاني، وهو التدقيق البيئي والتنمية المستدامة، والذي حقق نجاحا في اسهام كافة الاجهزة الرقابية المشاركة في النقاشات حول التنمية المستدامة. وتحث اتفاقات جوهانسبرغ بشدة كافة الاجهزة الرقابية للمساهمة في التحول العالمي نحو التنمية المستدامة.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

ومن المحتمل ان يشهد عام ٢٠١٢ تطورا ملحوظا في الطريق نحو التنمية المستدامة. ففي شهر حزيران، التقى زعماء العالم في ريو داجينيرو لحضور مؤتمر الامم المتحدة حول التنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) ومراجعة التقدم في مجال التنمية المستدامة وتجديد الالتزام السياسي. آمل ان تدعم قرارات مؤتمر ريو+٢٠ الجهود العالمية نحو التنمية المستدامة.

وتلعب اجهزة الرقابة العليا دورا مهما في التحقق عن تطبيق الحكومات العملي لما أوصت به. وقبل عقد مؤتمر ريو+٢٠ نظم المؤتمر العالمي للعدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئة لقاء للمدققيين العموميين ورئيس القضاة والنائب العام ورئيس هيئة الادعاء لمناقشة ادوارهم الخاصة في وضع اليات وادوات مناسبة لحماية وتشجيع البيئة المستدامة. ولاول مرة ُطلب من مجموعة عمل التدقيق البيئي الانخراط في شراكة مع البرنامج البيئي للامم المتحدة والمساهمة في رعاية عملية الاعداد الخاصة بالمؤتمر العالمي .

سؤال: ما الذي بوسع كل جهاز رقابي فعله لدعم التحول العالمي نحو التنمية المستدامة؟

مايكل اوفير: تستطيع اجهزة الرقابة العليا ان تاخذ على عاتقها عددا من الانشطة. اولا، يمكن لكل جهاز رقابي تحفيز التنمية المستدامة من خلال ضم هذا الموضوع الى عمليات التدقيق الخاصة به. ثانيا، ساشجع اجهزة الرقابة العليا غير المشاركة بفاعلية في انشطة مجموعة عمل التدقيق البيئي لتكون عضوا ضمن عائلتنا الدءوبة في عملها والاستفادة من معرفتنا المشتركة.
وثالثا، ساعمل على تشجيع كادر اجهزة الرقابة العليا للاشتراك شخصيا في معالجة اي مشكلة بيئية. فقد ساهمت شخصيا في تصحيح الاجراءات التي بدات في جمهورية استونيا في عام ٢٠٠٨ والتي اصبحت الان حملة عالمية مصاحبة للانشطة الحاصلة من اذار ولغاية ايلول ٢٠١٢. وسيكون شعار حملة هذا العام هي"دعونا نحل مشاكلنا بانفسنا".

سؤال: ما هي اضخم التحديات التي تواجهها مجموعة عمل التدقيق البيئي اليوم؟

مايكل اوفير: تنشا التحديات من جراء نجاحنا. فقد اصبحنا شركاء تعاون فاعلين مع العديد من المنظمات الدولية التي تعتمد علينا. وينظر الى المدققين على انهم شركاء في تثبيت الحوكمة والمسائلة العالمية وتشجيعها. وهذا يعني، بأنه يتوقع منا ان ندلي برأينا حول المواضيع قيد النقاش وان نكون على استعداد لتوضيحه. لذا، فاننا لسنا بحاجة الى التواصل السريع مع مجموعة عمل التدقيق البيئي فحسب، بل اننا بحاجة ايضا الى التمثيل الوافي خارج مجتمع الانتوساي.
وهنالك تحدٍ اخر الا وهو تحسين طريقة تقديمنا نتاج مجموعة عمل التدقيق البيئي لأعضائنا ولمجتمع الانتوساي عامة. نحن نعيش في عصر المعلوماتية وغالبا ما يشعر الأشخاص بشيء من الملل عند استخدام المواد الارشادية للتدريب. لذا نحن نركز على تطوير الارشادات بالاعتماد على نشرها عبر الموقع الالكتروني.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

واخيرا وليس اخرا، يضمن التحدي انتقالا سلسلا لرئاسة مجموعة عمل التدقيق البيئي الى احد شركائنا المؤهلين الا وهو الجهاز الرقابي الاندونيسي. وتلقت هيئة الترشيح في اندونوسيا دعما جماعيا من لجنة توجيه مجموعة عمل التدقيق البيئي، كما اقترحنا بان يصادق مجلس ادارة منظمة الانتوساي على تولي الجهاز الرقابي الاندونيسي رئاسة مجموعة عمل التدقيق البيئي للفترة من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٦.

سؤال: ***هل بقي ثمة امر ما لم يحقق؟***

مايكل اوفير: في الواقع، هنالك مجالا واحد يثير قلقي الا وهو عدم بذل العناية الكافية لتدقيق الاستثمارات البيئة للاموال الدولية التي تتسع بسرعة. وقد سعت الحكومات مؤخرا لحل المشكلات البيئية من خلال جمع اموال من مصادر متعددة الجوانب مثل الصندوق العالمي للبيئة او اموال استثمار المناخ. ويخل الي ان لا احد يدرك بان الاموال تتضمن ايضا مبالغ دافعي الضرائب وبالتالي تكون الاجهزة الرقابية قادرة على تدقيق هذه الاموال. وفي الوقت الحالي، تخطف هذه الاموال انظار المدققين واعتقد ان ذلك لا يشكل خطرا محدقا. وما زلنا نفتقد القدرة على معالجة هذا الموضوع ولكن دون شك سيخوض اخرون في تفاصيله.

سؤال: ***ما هي اكثر الامور التي اثارت اهتمامكم اثناء رئاستكم لمجموعة عمل التدقيق البيئي؟***

مايكل اوفير: من الامور التي اثارت دهشتي هي رغبة اعضاء مجموعة عمل التدقيق البيئي الفاعلة في انضمامهم ومشاركتهم. وكان جل اهتمامنا هو كيفية مشاركة الدول وتحفيزهم على تولي مسؤولية مختلف المشاريع، من حيث ان مجموعة العمل هذه تعمل على اسس طوعية حصرا. ولكن الحقيقة كانت مذهلة وان كافة المشاريع التعاونية وعمليات التدقيق الموازية والاجتماعات...الخ قد حققت نجاحا باهرا نتيجة الدعم البنّاء للاعضاء. وعندما اسلم منصبي العام القادم، فساترك ورائي عائلة دءوبة يرغب فيها الجميع مد يد العون وفي أي وقت.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

عدد خاص حول التدقيق البيئي

يركز هذا العدد الخاص من هذه المجلة على التدقيق البيئي. اذ يسلط الضوء على العمل الذي أنجزته منظمة الانتوساي في هذا المجال من خلال الجهود المبذولة من مجموعة عمل التدقيق البيئي ومجاميع عمل التدقيق البيئي الاقليمية بشكل اساسي. ويتضمن هذا العدد بالاضافة الى اجراء المقابلة مع رئيس مجموعة عمل التدقيق البيئي، المواضيع التالية:-

تونس سار الامين العام لامانة مجموعة عمل التدقيق البيئي .

- **نظرة شاملة عن تاريخ تطوير مجموعة عمل التدقيق البيئي مقدمة من "ستيف الستون' من الجهاز الرقابي في الولايات المتحدة.**
- **تقريرا عن تطوير مركز التدريب العالمي الجديد حول التدقيق البيئي مقدم من"ناميتا براساد" جهاز الرقابة الهندي.**
- **مقالة عن الاستفادة من تكنولوجيا الجغرافية المكانية في عمليات التدقيق البيئي مقدمة من " علي ماسيكور موسى" من جهاز الرقابة الاندونيسي.**
- **معلومات حول مواد دليل مجموعة عمل التدقيق البيئي المتعلقة بأعمال التدقيق البيئي.**
- **ندوة نقاشية حول التحديات الحالية والمستقبلية في مجال أعمال التدقيق البيئي.**
- **تقارير حول الطرق المختلفة التي تنفذ من خلالها مجموعة العمل عمليات التدقيق البيئي.**

ملاحظة: لم تظهر واحدة من الاعمدة المعتادة للمجلة *تسليط الضوء على ISSAI* في هذه القضية الخاصة . ولكن ستتم معاودتها في قضية تشرين ثاني ٢٠١٢.

يرغب كادر المجلة ان تتقدم بالشكر لمجموعة عمل التدقيق البيئي ازاء المساعدة القيمة التي ابدتها في إعداد هذه المجلة ونخص بالذكر الجهاز الرقابي لجمهورية استونيا.

النهوض بالمستويات المعيشية للمواطنين

بقلم : تيرنس نومبيمبي، رئيس مجلس ادارة منظمة الانتوساي والمدقق العام لجنوب افريقيا

يشتق عنوان هذه المقالة من مسودة المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا التي تعمل بصددها مجموعة العمل الخاصة بقيمة اجهزة الرقابة العليا ومنافعها. ولم يكن بوسعي مقاومة رغبة المشاركة الحماسية مع بقية مجتمع الانتوساي بعد ادراكنا لحجم هذه المشاركة في اجتماع مجموعة العمل المنعقد في حزيران ٢٠١٢ في مكسيكو ستي وما شهدناه من مستوى فاعل وحماسي من أعضائه.

ان الهدف من هذه المقالة هو تشجيع زملائي رؤساء اجهزة الرقابة العليا لاحتضان مبادئ قيمة اجهزة الرقابة العليا ومنافعها ووضع نهجا عاما يشجع فرق عملنا الاخرى لتعقب خطواتنا. وأول هذه المبادئ هي، ينبغي على رؤساء جهاز الرقابة العالي الثبات على الالتزام الراسخ في تعزيز مسائلة ونزاهة وشفافية الحكومات المخولة بتدقيقها. ثانيا: اننا بحاجة الى دعم ارتباطنا مع المواطنين وكافة لجان الاشراف التي تحمل حكوماتنا على المحاسبة، فضلا عن حاجتنا لتعزيز الاستجابة لهم. ثالثا: ان تكون منظمتنا من المنظمات النموذجية وتوجيه عملنا نحو الاعتماد على التجارب السابقة هي احدى اولوياتنا لنصبح موضع احترام ممن يثقون بعملنا. وهكذا ينبغي ان تشد المبادئ الثلاث هذه من عزيمتنا للارتقاء في المستوى المعيشي للمواطنين.

ويمكن القول بان تطوير اداة قياس توافقنا مع هذه المبادئ من المهام الحاسمة لمجموعة العمل حول قيمة اجهزة الرقابة العليا ومنفعتها. وتكمن اهمية هذه العناصر في مرونة تطبيقها والمنافع التي تمنحها لرؤساء اجهزة الرقابة العليا في بناء قدرات منظماتنا. اضافة الى ذلك فهي تسنح فرصة لقياس تقدم سير العمل الذي احرزناه استجابةً لبعض العوامل الخارجية الصعبة وذات التحدي – مثل الاستقلالية، كونها تتاثر بأطر عمل شرعية نلتزم بادارة العمل من خلالها. ومثال اخر على ذلك، مشاركتنا التي أسهمت في تقليل المخاطر الرئيسة التي لا تزال تواجهها حكوماتنا ومواطنينا. ويتوقع ان تقدم لنا الاداة منهجا متوافقا ومنظما لتقييم عمل اجهزة الرقابة العليا للتحقق من تطبيقها بانفسنا او انها تراجع عن طريق نظير او أي جهة خارجية مثل الجهة المانحة او الاستشارية. ان مسألة اختيار ما نفعله في ضوء النتائج التي توصلنا اليها، وحينما نقرر استخدام

الاداة هو امر عائد لنا كليا باعتبارنا رؤساء اجهزة الرقابة العليا. كل ما استطيع التركيز عليه في هذه المرحلة هو المنافع التي ستكون ظاهرة للعيان امام الجميع لحظة بدء الاستعانة بهذه الاداة.

وتم تبني العديد من الجهود لوضع إستراتيجية التواصل لمنظمة الانتوساي ومقررات الندوة الحادية والعشرون للانتوساي والامم المتحدة التي ركزت على دور اجهزة الرقابة العليا في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين. واول هذه الجهود اصدار دليل ارشاد يتضمن امثلة عملية عن تطبيق إستراتيجية التواصل تطبيقا فاعلا، وصب الاهتمام على تفاعل اجهزة الرقابة العليا مع المواطنين. اذ سيكون هذا الدليل غنيا بدراسات الحالة العملية مأخوذة من عدة اجهزة رقابية ومن كافة اقاليم الانتوساي.

اما ثاني هذه الجهود، فهي اختبار قياسي عن تبادل المعلومات حول كيفية اتخاذ الاجراءات في تقارير الجهاز الرقابي من ضمن النماذج التنظيمية المختلفة لمنظمة الانتوساي في استجابة لفحوى إعلاني ليما والمكسيك. ويركز هذا الاجراء خاصة على تحديد ممارسات جهاز الرقابة العالي في التعاون مع التشريعات والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية في وضع العقوبات اذ ان هنالك امثلة عن سوء الادارة لم تتم تغطيتها والابلاغ عنها.

وسترسل المسودات المتضمنة تفاصيل عن المشاريع الاربعة المذكورة (المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا حول قيمة اجهزة الرقابة العليا ومنافعها، اطار عمل قياس الاداء، دليل التواصل مع المواطنين، دليل ارشاد وضع عقوبات بالتعاون مع الجهات التشريعية والقضائية والتنفيذية) سترسل الى مجتمع الانتوساي في القريب العاجل. نتطلع الى مساهماتكم الفاعلة والبناءة في تشكيل هذه المشاريع اثناء الاعداد للمؤتمر الدولي الحادي والعشرين لاجهزة الرقابة العليا الذي سيعقد في الصين، بيجين عام ٢٠١٣.

ومن جهتي، فانا متفاءل بان هذه المواضيع، التي تأتي استجابة لاحدى الاولويات الاستراتيجية لمنظمة الانتوساي، سترفع عزيمتنا عاليا للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

وبهذا المنحى، فاننا بالطبع سنقدم الكثير فقد حان الوقت للتألق كمنظمة الانتوساي.

أخبار موجزة

NEWS IN brief

اذربيجان

تبني مشروع يساعد دائرة الحسابات للوصول الى الأهداف الإستراتيجية

تساهم دائرة الحسابات لجمهورية أذربيجان في التطوير المؤسساتي لتصبح جهازا رقابيا مستقلا تماما ، مما يلبي المتطلبات اليومية الحالية، وتجدر الاشارة هنا الى ان تاريخ تأسيسه يرجع الى اكثر من عشر سنوات بقليل، لذا فهي تعد جديدة نسبيا. وتنفذ الدائرة في الوقت الحالي الجزء الاساسي من عمل مؤسسة ومشروع مسائلة القطاع العام التي تساعد في تحسين التدقيق العام الخارجي على اعلى مستوى. وقد قدمت الحكومة السويسرية منحة من خلال البنك الدولي لتمويل هذا الجزء من المشروع.
كما تعتزم مؤسسة ومشروع مسائلة القطاع العام مساعدة دائرة الحسابات في تحقيق الاهداف الخاصة بخطة التنمية الاستراتيجية لعام ٢٠١٢-٢٠١٤ وتتضمن هذه الاهداف ما يلي (استنادا الى معايير اجهزة الرقابة العليا بصورة رئيسية):

- § عرض نطاق واسع من تدقيق الاداء.
- § رفع مستوى التدقيق المالي.
- § تعزيز اطار العمل القانوني والقياسي.
- § النهوض بمستوى الموارد البشرية والتدريب.

علاوة على ذلك، حُددت اصلاحات على صعيد متصل لتطوير المزيد من التدقيق الخارجي على اعلى مستوى في هذه المجالات ضمن اطار عمل برنامج دعم اصلاحات سياسة المال العام التابعة للاتحاد الاوربي في اذربيجان. ويذكر انه تم التوصل الى اتفاقية كاملة مع الاتحاد الاوربي حول الاهداف المذكورة اعلاه وتطبيق جدول الاصلاحات.
ويتضمن تعزيز اطار العمل القانوني والقياسي تحسين اطار العمل التشريعي للدائرة من خلال راب الصدع في التشريع الحالي. وستؤكد الاجراءات التي ستشهد في هذا المجال بان اطار العمل التشريعي للمجلس (بما في ذلك التعليمات والارشادات الداخلية) يتلائم مع متطلبات قرار الامم المتحدة أ/٦٦/٢٠٩ وبيان دعم استقلالية اجهزة الرقابة العليا التابع للمنظمة الاوربية لاجهزة الرقابة العليا EUROSAI .
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بدائرة الحسابات على

البريد الالكتروني:
office@ach.gov.az

الموقع الالكتروني:
www.ach.gov.az

الدنمارك

المدقق العام الجديد

تم تعين السيدة لون ستروم كمدقق عام جديد لجهاز الرقابة المالية في الدنمارك. وصادقت رئاسة البرلمان الدنماركي على تعيينها وفقا لتوصيات لجنة الحسابات العامة الدنماركية في ٢٩ اذار ٢٠١٢ لتتولى منصبها الجديد في ١ ايار ٢٠١٢.

لوني ستروم

وقد رفدت السيدة ستروم جهاز الرقابة الدنماركي بخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في القطاعين الخاص والعام وهي محاسب مؤهل ، وبدأت مزاولة مهنة التدقيق في مؤسسة (Ernst&Young) حيث عملت كمحاسب قانوني للفترة من ١٩٨٩ ولغاية

٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين وهي تمارس المهنة في القطاع العام حيث شغلت منصب مدير التدقيق في وكالة الادارة المالية الدنماركية ونائب مدير وكالة تجديد الادارة العامة وأخيرا شغلت منصب مدير الوكالة الدنماركية لخدمات تكنولوجيا المعلومات الحكومية .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمراقب العام على البريد الالكتروني التالي:
lls@rigsrevisioneon.dk
او على الموقع الالكتروني
www. rigsrevisioneon.dk

جزر المالديف

توقيع جهاز الرقابة العالي مذكرة تفاهم للمساعدة في منع الجرائم المالية

وقع مكتب المدقق العام (AGO) مذكرة تفاهم مع جهاز الشرطة في جزر المالديف (MPS) بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠١٢. والهدف من ذلك هو المساعدة على منع الجرائم المالية ضد القوانين والأنظمة المعمول بها في البلاد من خلال توسيع الدعم والمساعدة المتبادلة تجاه عمل كل من المنظمتين وتحديد عمليات الاحتيال وكشفها وتوسيع نطاق المساعدة في التحقيق والمقاضاة في مثل هذه القضايا وتبادل الأفكار والمعلومات، وتوسيع نطاق الإعانة التقنية وتقديم مشورة الخبراء في مجالات المحاسبة القضائية والمجالات المتعلقة بأعمال التدقيق. وسوف تساعد مذكرة التفاهم جزر المالديف في مكافحتها للاحتيال والجرائم المالية المنظمة وأنشطة غسل الأموال. وستعزز أيضا من تطوير المؤسسات والقدرات التقنية في مجال المحاسبة القضائية ومجالات التدقيق وتوفر آلية للموارد التقنية والتدريبية المشتركة.

لمكتب المدقق العام و جهاز الشرطة في جزر المالديف MPS مذكرات تفاهم مماثلة مع لجنة مكافحة الفساد ACC: وهي المؤسسة المسؤولة عن التحقيق في الاحتيال والفساد في الدولة.

بعد توقيع مذكرة التفاهم MOU، سلم المدقق العام السيد نياز إبراهيم التقرير الأول للتدقيق وملفات أدلة التدقيق ذات الصلة الى مأمور الشرطة، محمد رياز، لإجراء التحقيق الجنائي اللازم لمقاضاة الجناة.

تسليم المدقق العام السيد نياز إبراهيم (يسار الصورة) التقرير الأول للاحتيال إلى السيد محمد رياز مأمور الشرطة

جاء تقرير التدقيق عن الاحتيال نتيجة عن اجراءات التقصي التدقيقي الخاص والتابع لمكتب المدقق العام الذي استهل العمل به بعد كشف الاحتيال المشكوك فيه خلال أعمال التدقيق المالي في وزارة الصحة والأسرة، وكذلك الموازنة الخاصة لوزارة المالية والخزانة (MoFT). وركز التدقيق على عقد كان تحت إشراف وزارة الصحة والأسرة لتجهيز المواد الاستهلاكية الطبية والمختبرية للمستشفيات والمراكز الصحية في الجزر المرجانية. وشمل تقرير تدقيق الانحرافات في إطار عملية تقديم العطاءات وإدارة العقود ودفع الفواتير المقدمة من قبل المتعاقد.

اشار التقرير وعلى وجه التحديد في عملية تقييم العطاء، ان ممارسات التواطؤ رُصّدت من قبل ثلاث شركات رُفضت عطاءاتها من وزارة المالية والخزانة MoFT، ومنح العقد في نهاية المطاف للشركة التي لا تمتلك القدرات التقنية والمالية المنصوص عليها و المعروف عنها بتزويرها لملفات الشركة من خلال زعمها كذبا بتنفيذ مشاريع مماثلة مع وزارة الصحة والأسرة في الماضي. علاوة على ذلك، منح العقد على الرغم من امر لجنة مكافحة الفساد بعدم القيام بذلك لأن الشركة لم تستوفِ معيارين محددين في العطاء. اضافة إلى ذلك، كشف التدقيق المدفوعات الزائفة والوثائق المزورة.

بعد تسليم تقرير التدقيق الى جهاز الشرطة في جزر المالديف، اتاح مكتب المدقق العام التقرير لعامة الشعب للاطلاع عليه.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام عبر :
البريد الالكتروني:
info@audit.gov.mv
الموقع الالكتروني:
http://www.audit.gov.mv

موريتانيا

الإصلاح الدستوري يعزز من استقلالية محكمة الحسابات

عزز التعديل الدستوري في موريتانيا الصادر بتاريخ ٢٠

آذار ٢٠١٢ من دور محكمة الحسابات التابعة لها توسيع اختصاصاتها وتوضيحها واستقلاليتها.

عند تشكيل محكمة الحسابات بموجب دستور موريتانيا في أيلول ١٩٩١، نص الدستور على أن يكون للمحكمة دور رقابي محدود. وفقا للمادة ٦٨ من الدستور، تساعد محكمة الحسابات كل من البرلمان والحكومة في الإشراف على تنفيذ القوانين المالية. حيث استهلت موريتانيا في ٢٠٠٧ الخطوة الأولى نحو المزيد من الشفافية واستقلالية محكمة الحسابات بموجب مرسوم يحدد فترة إشغال وظيفة رئاسة المحكمة وبدء النشر التلقائي لتقريرها السنوي.

يتجه الاصلاح المتحقق مؤخرا إلى أبعد من ذلك عن طريق ترسيخ مبدأ استقلالية المحكمة في الدستور. فقد عدل الدستور المادة ٦٨ لتنص على ان محكمة الحسابات هي المؤسسة العليا المستقلة والمسؤولة عن تدقيق الأموال العامة. كما ينص على اقرار قانون لتنظيم هيكلية المحكمة، ونوع عملها والوضع القانوني لأعضائها. ان قانون تنظيم الهيكلية- والذي تجري صياغته حاليا - سوف يجعل من الممكن تحديد السلطات الموسعة حاليا لمحكمة الحسابات ويدعم دورها كجهة تسدي المشورة للبرلمان وتعزز الشفافية من خلال التاكيد على التواصل و نشر التقارير (بضمنها تلك الموجهة إلى الجمهور ووسائل الإعلام) و توحيد الإجراءات الداخلية لتحسين فاعلية المحكمة من خلال زيادة عدد التقارير على سبيل المثال. وتعتزم محكمة الحسابات عبر هذه الإصلاحات الالتزام بالمعايير الدولية الى اقصى حد ممكن.

ومن هذا المنطلق، نظمت محكمة الحسابات وبدعم من المجتمع الالماني للتعاون الدولي GIZ المنتدى الاقليمي السنوي الخامس حول الحوكمة الرشيدة والأموال العامة الذي اقيم في نواكشوط للفترة من ٢٧ شباط الى ١ اذار ٢٠١٢. جمع المنتدى ممثلي اجهزة الرقابة العليا والبرلمان و وزارات المالية من الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا لمناقشة قانون مراجعة الموازنة كاداة للإشراف البرلماني في إدارة الأموال العامة. وانتهت النقاشات إلى اعتماد جميع المشاركين لمبادئ مراجعة الموازنة. تتضمن المبادئ توجيهات لأصحاب المصلحة في دورة الموازنة التي تستند إلى العناصر التالية: تعزيز الشفافية في ادارة الاموال العامة من خلال تشريع نشر تقرير خاص بقانون مراجعة الموازنة وتحسين إدارة الموازنة وأساليب والمحاسبة وتقنياتها لضمان موثوقية المعلومات وحداثتها وملائمتها وخلق شراكة حقيقية وتظافر جهود أصحاب المصلحة الثلاث لضمان تدقيق ذو فاعلية اكبر في إدارة الأموال العامة. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات عبر:

البريد الالكتروني:
ccoptes@cc.gov.mr

الموقع الالكتروني:
http//www.cdcmr.mr

ميانمار

اتجاهات جهاز الرقابة العالي الجديدة

أصدر في ٢٠١٢ القانون الجديد للمدقق العام الذي يخص جهاز الرقابة العالي في ميانمار بما يتماشى مع الدستور الجديد وأعيد تعيين المدقق العام للاتحاد بموجب هذا القانون. وبمجرد تشكيل الحكومة الجديدة، عين ايضا نائب المدقق العام و ١٤ من المدققين العمومين الحكومين والإقليميين. إن المدقق العام في الاتحاد هو رئيس جهاز الرقابة العالي في ميانمار ويخضع المدققون الحكوميون والاقليميون الى سلطة المدقق العام على الرغم من انهم يملكون بعض السلطات اللامركزية. يقدم هؤلاء المدققون من وقت لاخر معلومات تتعلق باعمال تدقيق وصولات الاستلام ونفقات الحسابات لذلك الاقليم او الحكومة في جلسة اجتماع الحكومة أو الإقليم ذات العلاقة. ويتمتع المدققون العموميون الحكوميون والاقليميون ايضا بصلاحية اجراء اعمال تدقيق الحسابات وقائمة ممتلكات الوزارات والمنظمات الحكومية والإقليمية المعنية.

لقد عزز جهاز الرقابة العالي في ميانمار تعاونه الدولي مع اجهزة الرقابة العليا الاخرى ورسخ علاقاته مع جمعية الاجهزة الرقابية في دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). وعززت أجهزة الرقابة العليا في فيتنام وميانمار من علاقاتهم حيث تبادل رؤساء هذه ألاجهزة زيارة البلدين وناقشوا فرص التعاون التي تتعلق بالتدريب المهني وتبادل الخبرات في مجال تدقيق الاداء وارسال الوفود للاطلاع على التدقيق الحكومي. اضافة الى ذلك، التقى المدقق العام في الاتحاد مع رئيس غرفة الحسابات في الاتحاد الروسي في الاجتماع الثاني عشر لمنظمة الاسوساي الذي اقيم في شباط

٢٠١٢ حيث ناقشوا المزيد من افاق التفاعل بين الجهازين.
للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب المدقق العام في الاتحاد عبر:

البريد الالكتروني:
auditorgeneral@mptmail.net.mm

الموقع الالكتروني:
http//www. Oagmac.gov.mm

هولندا

استضافة جهاز الرقابة العالي للندوة الدولية عن تدقيق شراكات القطاعين الخاص والعام

تخطط محكمة التدقيق الهولندية باستضافة ندوة عن " تدقيق شراكات القطاعين الخاص- العام ": يستمر هذا الحدث للفترة من ٢٦ الى ٢٧ تشرين ثاني ٢٠١٢ في لاهاي. وسوف ترسل دعوة الى جميع اجهزة الرقابة العليا في العالم للمشاركة.
وتزامنا مع هذه الندوة، سوف يواصل جهاز الرقابة العالي في هولندا عمل مجموعة العمل التابعة للانتوساي السابقة عن تدقيق الخصخصة والتنظيم الاقتصادي وشراكات القطاعي الخاص والعام. في الاجتماع الاخير لمجموعة العمل الذي عُقد في لندن في ايار ٢٠١٠، قررت بعض الدول المشاركة مواصلة الاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل على مدى السنوات الاربع القادمة لتبادل الخبرات. حيث استضافت البرازيل الاجتماع الاول – "الندوة الدولية عن تطوير البنى التحتية في فترة ما بعد الازمة: ودور جهاز الرقابة العالي" – في ايلول ٢٠١١.

تستلزم أعمال التدقيق الصعبة للشركات في القطاعي الخاص والعام الى التطوير المتواصل للمعرفة والمهارات. وسيكون الهدف من مؤتمر تشرين ثاني هو تبادل خبرات ومعلومات مزاولي المهن حول مشاريع تدقيق شراكات القطاعي العام والخاصPPP وحث احدهم للأخر على العمل في هذا المجال. ياخذ جهاز الرقابة العالي في هولندا بعين الاعتبار التركيز على مواضيع مثل التمويل والتكاليف وإدارة العقود والمسائلة السياسية. وسترسل دعوات الى الخبراء الخارجيين ومتخصصي مهن التدقيق من عدة اجهزة رقابية لغرض التحدث.
ان المؤتمر موجه الى المدققين الأقدمين المنضمين أو ممن سينضم الى تدقيق مشاريع شراكات القطاعي العام والخاص. وتسعى البنية الواضحة لهذا الحدث على تشجيع المشاركين للتركيز على الدروس المستخلصة من اجهزة الرقابة العليا الاخرى.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بجهاز الرقابة العالي في هولندا :

البريد الالكتروني :
auditingppp2012@reken-kamer.nl
الموقع الالكتروني :
http://www.rekenkamer.nl

رومانيا

زيارة رسمية إلى مكتب التدقيق الوطني الصيني

في ايار ٢٠١٢ ، قام رئيس محكمة الحسابات الروماني – السيد نيكول فاكاروي - بزيارة رسمية الى مكتب التدقيق الوطني الصيني (CNAO) بدعوة من المدقق العام في الصين السيد ليو جيواي.
بدات الزيارة بتاريخ ١٤ أيار ٢٠١٢ في مقر مكتب التدقيق الوطني في الصين (CNAO) حيث بحث الرئيسان القضايا العامة المتعلقة بالتعاون المؤسساتي في سياق منظمتي الانتوساي و اليوروساي. كما بحثا التعاون الثنائي بين محكمة الحسابات الرومانية ومكتب التدقيق الوطني الصيني ووقعا اتفاقية التعاون الجديدة بين كلا المؤسستيين.
وزار وفد من محكمة الحسابات الرومانية اقاليم تشيجيانغ وغواندونغ وعقد لقاءات مع المديرون العموميون والحكام الإقليميون التابعون للمكتبين وناقش سبل تبادل الخبرات وإمكانية تبادل المدققين. للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات الرومانية:

بريد الكتروني :
international.romania@rcc.ro
الموقع الالكتروني :
http//www.curteadeconturi.ro

جنوب افريقيا

تقرير عن تدقيق الأداء

نشر جهاز الرقابة العالي في جنوب أفريقيا مؤخرا تقريرا عن تدقيق الاداء في عملية تسليم البنى التحتية في الدوائر الاقليمية للتعليم والصحة. ولاغراض التبادل المعرفي فقد نشر الملخص التنفيذي لهذا التقرير ايضا على الموقع الالكتروني لجهاز الرقابة العالي باللغات الرسمية الخمسة لمنظمة الانتوساي. يمكن الوصول الى التقارير عبر الموقع الالكتروني:
http://www.agsa.co.za/audit-reports/sae.aspx

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بجهاز الرقابة العالي في جنوب افريقيا عبر:
البريد الالكتروني:
agsa@agsa.co.za
الموقع الالكتروني:
http://www.agsa.co.za

سويسرا

تقييم تنفيذ القطاع العام لقانون تمييز ذوي الإعاقة

تعد الإدارة الاتحادية في سويسرا التي يربو فيها عدد المسجلين في جدول الرواتب الى ٣٦,٠٠٠ نسمة واحدة من الدول التي تحتضن اكبر عدد من الموظفين. وبموجب قانون تمييز ذوي الإعاقة (النافذ منذ ٢٠٠٤) يقتضي على سويسرا تقديم تكافؤ فرص التوظيف مع الأشخاص ذوي الاعاقة. بحسب التعديل الخامس لقانون الضمان الاجتماعي الملاغ في ٢٠٠٤، كان التاكيد على اعادة التاهيل يفوق التاكيد على استحقاقات الإعاقة وكذلك فيما يتعلق بالضمان والمقاييس المحددة في اعادة التكامل المهني الذي أضيف الى قائمة الخدمات المشمولة. ووصف مكتب التدقيق الاتحادي السويسري حالة اعادة التكامل المهني للاشخاص ذوي الاعاقة وقيم البرنامج والتنفيذ والنتائج والآثار المترتبة على مختلف المقاييس للاشخاص ذوي الاعاقة في الادارة الاتحادية. يمكن الاطلاع على التقرير الكامل من خلال زيارة الموقع الالكتروني لمكتب التدقيق الاتحادي السويسري.

نشر التقرير السنوي لسنة ٢٠١١

أعد التقرير السنوي الصادر عن مكتب التدقيق الاتحادي لتقديم نبذة عامة عن نشاط التدقيق الخاص بالمكتب خلال السنة. يقدم التقرير نظرة ثاقبة عن نطاق واسع من أعمال المراقبة ويدل على تشكيلة واسعة من اعمال التدقيق المنجزة. يندرج هذا من التدقيق التقليدي للحسابات السنوية الى تحليل سياسات الاعانة المالية وإجراء أعمال التدقيق الفاعلة لبرامج الانفاق. وهذا التقرير السنوي لسنة ٢٠١١ متاح على الموقع الالكتروني لمكتب التدقيق الاتحادي السويسري.

تقييم مقاييس الاستقرار الاقتصادي خلال الأزمة المالية

عندما وصل الكساد الاقتصادي إلى سويسرا بعد الأزمة المالية في خريف ٢٠٠٨ ،كانت سويسرا من الدول التي تتمتع بالاموال العامة السليمة وكان لديها ايضا عدد من عوامل الاستقرار الاقتصادي التلقائي مثل التامين ضد البطالة. مع ذلك، فان حجم الازمة وسرعة انتشارها اقتضى من الحكومة اتخاذ تدابير تدخل استثنائية والعمل السريع والحاسم وبطريقة منسقة وفي نفس الوقت وزن المخاطر المهمة والشكوك المتضمنة. وبالنظر الى خطورة الازمة والشكوك المتزامنة، تصر الحكومة الاتحادية السويسرية على اعتماد نهج استباقي، حيث ستنفذ تدابير لتحقيق الاستقرار في عدة مراحل. قيم مكتب التدقيق الاتحادي السويسري مفهوم وتنفيذ تدابير حقيق استقرار الحكومة السويسرية تجاه هذه الخلفية للازمة المالية. وفي نفس الوقت وبالتشاور مع مكتب التدقيق الاتحادي السويسري، اعدت الامانة العامة للشؤون الاقتصادية تقريرا نهائيا يتضمن تحليلا اقتصاديا – سياسيا عاما للتدخل في الازمة. اذ يمكن الحصول على كلا التقريرين من خلال زيارة الموقع الالكتروني لمكتب التدقيق الاتحادي السويسري.
للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمكتب التدقيق الفيدرالي السويسري:

بريد الكتروني:
info@efk.admin.ch
الموقع الالكتروني:
http://www.sfao.admin.ch

مجتمع أجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة البرتغالية الخطة الاستراتيجية الجديدة المعتمدة في لشبونة

صادق أعضاء اللجنة التوجيهية للمنظمة الدولية لاجهزة الرقابة العليا التابعة لمجتمع أجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة البرتغالية (OISC/CPLP) على الخطة الإستراتيجية الثانية خلال الاجتماعات التي عُقدت في لبشونة و البرتغال للفترة من ٣ الى ٧ تشرين اول ٢٠١١. شارك رؤساء اجهزة الرقابة العليا واعضاء الكادر من انغوليا والبرازيل وكابفيردا وموزنبيق والبرتغال في الاجتماعات. حيث نظمت الأمانة العامة ل OISC/CPLP وجهاز الرقابة العالي في البرتغال هذا الحدث.

تؤكد الخطة الإستراتيجية الجديدة على رؤية المنظمة ومهمتها التي لها هدفين استراتيجيين أساسيين والتي بدورها تنقسم الى ستة استراتيجيات. يركز الهدف الاول (بناء قدرات اعضاء OISC/CPLP)على التطور الداخلي والتجدد وتحسين أجهزة الرقابة العليا المتحدثة باللغة البرتغالية. ترتبط استراتيجيات هذا الهدف ببناء القدرات المؤسساتي والتواصل والتقييم. يركز الهدف الثاني (تعزيز OISC/CPLP) على المنظمة نفسها والتاكيد على تطوير افضل المنتجات والخدمات. ترتبط استراتيجيات هذا الهدف بالمراقبة والموازنة والشراكات.

صادقت اللجنة ايضا على خطة العمل التي تحوي على المهام لكافة اعضاء المنظمة. ستوجه خطة الاستراتيجية الجديدة النشاطات المشتركة بين اجهزة الرقابة العليا المتحدة باللغة البرتغالية خلال الخمس سنوات القادمة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالامانة العامة OISC/CPLP عبر:

بريد الكتروني: arint@tcu.gov.br

الموقع الالكتروني: http://www.tribunaiscplp.gov.br

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

تنامي مجموعة عمل التدقيق البيئي WGEA وتطورها لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير البيئة

بقلم ستيفن لاليستن – مكتب المساءلة الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية

من خلال تجربتي في اجتماع مجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA) الذي عُقد في بداية شهر نيسان ١٩٩٤ في مدينة لوكسنبيرغ، لا أعتقد أن أيا من اجهزة الرقابة العليا الحاضرة في الاجتماع لم تكن تتخيل أن مجموعة العمل الجديدة المؤلفة من اثني عشر عضوا ستتسع نطاقها لتشمل اثنان وسبعون جهازا رقابيا عاليا تقريبا من مختلف انحاء العالم حاليا. حيث عكس التحول تركيز الحكومات في العالم على القضايا البيئية – واعترافهم بالحاجة الى النظر الى ما وراء الحدود الفردية للتعامل مع مشاكلهم البيئية الملحة.

المشاركون في الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل التدقيق البيئي في بوينس ايرس – الأرجنتين في ٢٠١١ الذي عكس الشراكة العالمية الواسعة ومتعددة الأشكال لمجموعة عمل التدقيق البيئي.

حتى اواخر القرن العشرين، لم تؤسس العديد من الدول قسم أو وزارة لحماية البيئة . وان الدول التي اسست هذه الاقسام تميل إلى توجيه جهودها في المقام الأول نحو القضايا البيئية داخل بلدانهم . باستثناء الحالات الواضحة من التلوث العابر للحدود، والمسائل البيئية التي كانت الى حد كبير من القضايا الدولية بطبيعتها مع التركيز على الجهود المبذولة لحماية المتنزهات الوطنية وغيرها من الموارد وتنظيف النفايات والمياه الملوثة.

لقد تغير تركيز الحكومات المحلية على حماية البيئة بوضوح منذ ذلك الحين وهو اتجاه ولدته الأزمات البيئية عبر الحدود التي حظيت بتغطية إعلامية مكثفة، مثل حادثة تشيرنوبيل في أوكرانيا، ومن خلال الاعتراف بأن هذه المشاكل المنتشرة جغرافيا كالأمطار الحمضية وتلوث

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

الزئبق، وتلوث المياه العابر للحدود، ومصائد الأسماك المستنفدة، وغيرها الكثير يمكن معالجتها فقط من خلال التعاون والاجراءات الدولية. حيث بدأت الدول بالتصرف وفقا لذلك. وكذلك عملت الأجهزة الرقابية فيها، مع منظمة الانتوساي INTOSAI إلى تحويل ١٢ عضو من مجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA) في منتصف التسعينيات الى جهاز عالمي كما هو عليه في الوقت الحالي.

في الوقت نفسه، تتطلع الحكومات إلى خارج حدودها وبشكل متزايد الى حل المشاكل البيئية فترى أجهزة الرقابة العليا أيضا أهمية التعاون مع بعضها البعض لدراسة القضايا البيئة والاستدامة على المستوى الإقليمي، وحتى على المستوى العالمي . برز الحدث الرئيسي بهذا الصدد في اجتماع مجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA) الذي عُقد في نيسان٢٠٠٠ في كيب تاون في جنوب أفريقيا. واعرابا عن رغبة العديد من أجهزة الرقابة العليا لتعزيز التدقيق البيئي من خلال التعاون الإقليمي، صوت اثنان وعشرون عضوا من الحاضرين على دعم تنمية وتطوير مجاميع عمل التدقيق البيئي الإقليمي (RWGEA) مع الابقاء على مجموعة العمل العالمية لدعم الجهود الإقليمية من خلال التدريب، والدراسات الاستطلاعية، وغيرها من الأساليب.

اجتماعات مجموعة عمل التدقيق البيئي WGEA تعد تدريبا لتطوير قدرات التدقيق البيئي في اجهزة الرقابة العليا المشاركة

ولهذا بدا العمل الرسمي في تطوير وتوسيع مجاميع عمل التدقيق البيئي الإقليمي (RWGEA). في بادئ الأمر، كانت مجاميع عمل التدقيق البيئي الاقليمي التابعة لمنظمة اليوروساي الأكثر نشاطا ولديها اليوم أكثر من اربعين عضوا من أجهزة الرقابة العليا. لكن اليوم، تعد ستة من سبع اقاليم تابعة لمنظمة الإنتوساي INTOSAI لها مجاميع عمل التدقيق البيئي الإقليمي نشيطة وفاعلة و تكمل عمل مجموعة العمل العالمية . وان عمليات التدقيق البيئي التعاونية التي تنطوي

على العديد من أجهزة الرقابة العليا - التي كانت فيما مضى أمرا جديدا مثيرا للجدل - وهو شيء مألوف في مجتمع اجهزة الرقابة العليا، وغالبا ما تستخدم الأساليب التي وضعتها مجموعة عمل التدقيق البيئي لإجراء اعمال التدقيق المنسقة والمشتركة.

في الواقع، اصبحت أكبر التحديات البيئية ذات طابع عالمي، تتطلب التعاون بين الدول في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فقد ظهر تركيز مجاميع عمل التدقيق البيئي الاقليمي في الآونة الأخيرة من خلال التعاون الفريد و الطموح وتنسيق التدقيق لاربعة عشر عضوا من اجهزة الرقابة العليا حول كيفة رد حكوماتهم على التحديات التي يطرحها تغير المناخ. ومن خلال مشاريع WGEA التعاونية الاخرى لتطوير توجيهات التدقيق البيئي ومشاريع التدريب والروابط مع المنظمات البيئية الدولية التي تُعكس في صورة مصغرة واقع القضايا البيئية من منظور اوسع التي تواجه دول العالم اليوم - فيمكننا أن ننجز المزيد نحو تحقيق أهداف مشتركة من خلال التعاون وليس الانعزال.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالكاتب عبر البريد الالكتروني:
elsteins@gao.gov

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

مرفق عالمي جديد للتدريب على التدقيق البيئي

بقلم ناميتا براسلد – مدير المركز الدولي للتدقيق البيئي و التنمية المستدامة – مكتب المدقق والمراقب العام في الهند

لقد برزت مرارا وتكرارا الحاجة إلى دورة تدريبة للمدققين حول التدقيق البيئي، وخاصة للقائمين على اعمال التدقيق البيئي لأول مرة في عدة منتديات خاصة بمجموعة عمل التدقيق البيئي WGEA. وكذلك أشارت المسوحات البيئية التابعة لأجهزة الرقابة العليا التي تجريها مجموعة عمل التدقيق البيئي الاقليمي كل ثلاث سنوات WGEA الحاجة إلى مثل هذه الدورات التدريبية. وردا على ذلك، قررت WGEA وبالتعاون مع جهاز الرقابة العالي في الهند إنشاء مركز دولي للتدقيق البيئي والتنمية المستدامة (iCED) ، التي تعد منشأة تدريب عالمية للتدقيق البيئي التي تقع في جايبور، وتبعد حوالي ٢٥٠ كيلومترا عن نيودلهي، عاصمة الهند. من المتوقع أن يقام التدريب الأول في ٢٠١٣

نموذج يظهر المخطط المقترح لمركز iCED

سيكون هذا المركز واسع النطاق يمتد الى أكثر من ١٦ فدانا ويحتوي على مبان تدريبية حديثة وفندق. سيدرب المركز أيضا المدققين في مجال التدقيق البيئي في الهند. وستحتوي المبان التدريبية على قاعتين تدريبيتين، تتسع كل واحدة منها لخمسة وسبعون شخصا وقاعتين للاجتماع تتسع كل منها لخمسة وثلاثون شخصا. وتحتوي مباني الاستضافة على أكثر من ثمانين غرفة للضيوف، بما في ذلك تلك الخاصة بالهيئة التدريسية والادارة. وقد صمم المركز أيضا في جايبور وأدرج ضمن المباني الخضراء الذي يمتاز بمجموعة من المميزات في التصميم والبناء للحد من انبعاثات الكربون الخاصة بالمبنى.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

يجري المدققون في العديد من اجهزة الرقابة العليا، اعمال التدقيق البيئي من ذوي الكفاءة والمهنية في مجال التدقيق ولكن تنقصهم الخبرة في القضايا البيئية. ولوضع هذه الاهمية في الحسبان، تقام الدورة الخاصة بالتدقيق البيئي والتابعة لمجموعة عمل التدقيق البيئي الاقليمي/المركز الدولي للتنمية المستدامة والتدقيق البيئي WGEA/iCED لاتاحة المعرفة للعمل على القضايا البيئية مثل ادراك المشاكل البيئية، واختيار مواضيع التدقيق ذات الصلة، وتحديد معايير ومنهجية التدقيق المناسبة، وكذلك وضع توصيات مهمة. وتهدف أيضا إلى إتاحة التدريب العملي على هذه القضايا بحيث يتمكن المدققون المتدربون في المركز من اعادة المعلومات المستخلصة من هذه الدورة في دورات تقام في مؤسسات بلدانهم.

تمتاز الدورة بثلاثة وحدات تدريبية: مدخل إلى التدقيق البيئي وتدقيق البيئة والتنمية المستدامة، وتبني التثقيف في قضايا دول المدققين. تهدف الوحدة الأولى إلى توضيح مفاهيم التدقيق البيئي والتنمية المستدامة، بما في ذلك السمات الخاصة بالتدقيق البيئي. وسوف يحصل المشاركون على نبذة عامة عن تطوير التشريعات الوطنية والعالمية ومختلف الممارسات مثل النظم المؤسساتية والأدوات المالية المختلفة لحماية البيئة. اما الهدف من الوحدة الثانية فهو زيادة معرفة المشاركين حول الظواهر/العمليات الأساسية المختارة التي لها اثرا على البيئة والبشرية (على سبيل المثال المياه والنفايات والتنوع البيولوجي وتغير المناخ). والى جانب عقد الاجتماعات حول المواضيع البيئية، فستلقى محاضرات وتستعرض الممارسات ستشمل كل خطوة في دورة التدقيق. اما الوحدة الأخيرة فستغطي النقاط الرئيسية لإجراء تدقيق يركزعلى المشاكل البيئية والتأكيد على اختيار مواضيع التدقيق البيئي. واستنادا إلى المعرفة المكتسبة خلال الدورة، سيعمل المشاركون كل على حدة وبتوجيه الخبراء لتحديد الاحتياجات الإنمائية الرئيسية في اعمال التدقيق البيئي في أجهزة الرقابة العليا في بلدانهم، وإعداد عرض تقديمي عن إدخال افضل الممارسات في التدقيق البيئي هناك. وسوف تجمع ردود فعل المشاركين لصقل الدورة التدريبية وللمساعدة في أي من القضايا التي قد يواجهها المدققين في بلدانهم.
للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالكاتب عبر البريد الالكتروني:
prasadN@cag.gov.in.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

استخدام تكنولوجيا الجغرافية المكانية لتحسين التدقيق البيئي

بقلم د.علي ماسيكور موسى – مجلس التدقيق في جمهورية اندنوسيا BPK

يعد التدقيق ذو المنظور البيئي في اندنوسيا احدى مجالات التحدي المهمة خاصة وإن المشاكل البيئية قد ازدادت تعقيدا. ان القضايا المتعلقة بالبيئة - مثل موارد التنوع البيولوجي والمياه والبحرية وحساب مخزون الكربون، وبرنامج UN-REDD[1] وتغير المناخ – يظهر تحديات فريدة للمدققين. إذ تتيح هذه التحديات الفرص للمدققين لتظافر التكنولوجيا ومنهجية التدقيق لجعل عمليات التدقيق أكثر فاعلية وكفاءة وإعداد تقارير أكثر موثوقية. تعد هذه التقارير مهمة والتي يتوقع أن تشجع الحكومة أن تكون أكثر قابلية على المساءلة واكثر داعمة للتنمية المستدامة في قرارات إدارة الموارد الطبيعية الخاصة و يتوقع من المدققين مستقبلا أن يكونوا أكثر إبداعا وابتكارا لربط التقنيات والمنهجيات مع اعمال التدقيق البيئي التابعة لهم.

يواجه المدققون حاليا تحديات في تطوير منهجية وتقنيات التدقيق من اجل تشجيع مساءلة الحكومة والاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية. حيث يسعى مجلس التدقيق في جمهورية إندونيسيا (BPK) الى التغلب على هذه التحديات من خلال استخدام تكنولوجيات الجغرافية المكانية، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والاستشعار عن بعد (RS) ، ونظم تحديد المواقع العالمية (GPS). توظف هذه الأساليب اثناء القيام بتخطيط التدقيق والعمل الميداني فقد ظهرت هذه الأساليب لتحسين نوعية تقارير التدقيق. حتى الآن، طبق مجلس التدقيق في جمهورية اندنوسيا هذه الأساليب في اعمال تدقيق المزارع والغابات والتعدين.

وتستخدم تقنيات الجغرافية المكانية في مرحلة التخطيط لتعريف عينة التدقيق وتحديد موقعها. كما أنها استخدمت لتخطيط مسار الموقع أو المسار الذي سوف يفحص على ارض الواقع لتحديد المشاكل المتوقعة مثل اماكن الغابات، واستخدام الأراضي غير القانونية، وحرائق الغابات. ويفضي استخدام التكنولوجيا الى تحسين دقة العينات ومحورالتدقيق، مما يجعل تخطيط التدقيق أكثر فاعلية وكفاءة.

وتساعد تقنيات الجغرافية المكانية المدققين في مرحلة العمل الميداني على الوصول إلى موقع العينة كما هو مقرر. وبغية عدم مراودتهم الشك بشان إيجاد موقع العينة الصحيح، فبإمكان المدققون التركيز أكثر على مراقبة الموقع (فحص الأرض) وجمع أدلة التدقيق .علاوة على ذلك، تعد التكنولوجيات مفيدة للعثور على المناطق التي لديها مشاكل مماثلة ولتقدير آثارها.

إن استخدام تكنولوجيات الجغرافية المكانية هذه في مرحلة اعداد التقارير قد تحسن من جودة تقرير التدقيق. وتساعد المعلومات المكانية والصور الفوتوغرافية قراء هذه التقارير على فهم مضمون المشكلة المطروحة وحجمها وتساعد أيضا على إعداد تقرير تدقيق مفيد جدا. تظهر الصور في الشكل ١ مثالا على أدلة التدقيق الناتجة عن استخدام تكنولوجيا الجغرافية المكانية في تدقيق الغابات.

(١) يعتبر برنامج UN-REDD برنامج تعاوني تابع للأمم المتحدة حول تقليل الانبعاث من تعرية تربة الغابات في الدول النامية. يركز البرنامج على تطوير الطرق الوطنية والاستدامة التي تعزز النتائج المستحقة وضمان ان الدول التي تستخدم المنهجيات الموثوق بها من اجل تقييم انخفاض الانبعاث.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

الشكل ١: استخدام تكنولوجيا الجغرافية المكانية في تدقيق الغابات

استخدام تحليل GIS لمنطقة التعدين في مرحلة التخطيط. في مرحلة العمل الميداني اجري فحص الأرض في موقع التعدين وجمع أدلة التدقيق باستخدام (٢) إحداثيات GPS (٣) آلة التصوير (صور فوتوغرافية).

المصدر : تقرير BPK

من خلال تنفيذ تقنية الجغرافية المكانية كأسلوب في التدقيق، ادرك مجلس التدقيق الاندنوسي ضرورة دعم التكنولوجيا من خلال تقنيات ومنهجيات التدقيق الأخرى مثل اجراء المقابلات وتحليل البيانات والوثائق والاستبيانات والتأكيد على المؤسسات المعنية. يمكن ان تكون أدلة التدقيق التي جمعت على شكل وثائق ونسخة إلكترونية من البيانات وتحليل نظم المعلومات الجغرافية GIS والإحداثيات GPS والصور الميدانية ونتائج التأكيد إلى الجهات المختصة وتقرير المراقبة الذي وقعه الأطراف المشاركة في العملية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمجلس التدقيق في جمهورية اندنوسيا عبر البريد الالكتروني: asosai@bpk.go.id.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

تزايد شعبية المواد الارشادية للتدقيق البيئي الخاصة بمجموعة عمل التدقيق البيئي الإقليمي

تجري الأمانة العامة التابعة لمجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA) دراسات استقصائية لاجهزة الرقابة العليا مرة واحدة لكل مدة عمل امدها ثلاث سنوات لمعرفة المزيد عن احتياجاتهم واهتماماتهم ودراسة الاتجاهات في التدقيق البيئي. ووفقا لاستطلاعات الرأي، كانت المواد الإرشادية على المدى البعيد أكثر استخداما من نتاج مجموعة عمل (WGEA) . وتخطط مجموعة عمل التدقيق البيئي لإكمال المواد التي تجري حاليا في حزيران من ٢٠١٣ (انظر الإطار أدناه). ويمكن الحصول على جميع المواد ذات الصلة من موقع (WGEA) التابع لمنظمة الانتوساي http://www.environmental-auditing.org
تعزز المواد الإرشادية لمجموعة عمل (WGEA) من خلال التدريب الذي يجرى في مجال المواضيع ذات الصلة على سبيل المثال التنوع البيولوجي وتغير المناخ. يشجع اعداد المواد الإرشادية أيضا بوضوح مجموعات العمل التدقيق البيئي الإقليمية (RWGEA) على بدء أعمال التدقيق التعاوني.

مواد دليل مجموعة عمل التدقيق البيئي الحالية والمستقبلية و بحوث٢٠١٠

- **تدقيق الغابات الذي أعده جهاز الرقابة العالي في اندونوسيا**
- **تدقيق استخراج المعادن الذي أعده جهاز الرقابة العالي في تنزانيا**
- **تدقيق الطاقة المستديمة الذي أعده جهاز الرقابة العالي في الشيك**
- **تدقيق إدارة مصايد الأسماك المستديم الذي أعده جهاز الرقابة العالي في جنوب أفريقيا**
- **تدقيق تنفيذ الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف: الكتاب التمهيدي للمدققين الذي اعد بالتعاون مع البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة**
- **الحسابات البيئية : الوضع الراهن و خيارات أجهزة الرقابة العليا الذي أعده جهاز الرقابة العالي في الولايات المتحدة**
- **تدقيق الاستجابة الحكومية لتغير المناخ الذي أعده جهاز الرقابة العالي في النرويج المقرر في ٢٠١٣**

- **استخدام الأرض / ممارسات إدارة الأرض التي أعدها جهاز الرقابة العالي في المغرب**
- **البيانات البيئية التي أعدتها أجهزة الرقابة العليا في كل من كندا والولايات المتحدة**
- **إعداد تقارير الاستدامة والبيئة الذي أعده جهاز الرقابة العالي في فنلندا**
- **القضايا البيئية المرتبطة بالبنى التحتية الذي أعده جهاز الرقابة العالي في المملكة المتحدة**
- **اثر السياحة على إدامة الأحياء البرية الذي أعده جهاز الرقابة العالي في ليسوتو**
- **مواد دليل التدقيق عن كيفية ضم قضايا الاحتيال والفساد في تدقيق إدارة الموارد الطبيعية والبيئية الذي أعدها جهاز الرقابة العالي في النرويج**
- **تحديث مواد دليل ٢٠٠٤ الخاصة بتدقيق القضايا المائية: وخبرات المؤسسات العليا الذي أعده جهاز الرقابة العالي في الولايات المتحدة**

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

التدقيق البيئي: التحديات الحالية والمستقبلية

قبيل انعقاد الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل التدقيق البيئي (WGEA) في بوينس آيرس، الأرجنتين في تشرين ثاني ٢٠١١، أقيمت حلقة دراسية تدريبية لمدة يوم واحد تحت عنوان "التدقيق البيئي للمبتدئين" بتعاون وثيق بين أجهزة الرقابة العليا لكل من فنلندا والولايات المتحدة وعدة أعضاء آخرين تابعين للجنة التوجيهية لمجموعة عمل التدقيق البيئي.

في الجلسة الأخيرة من يوم التدريب، ناقشت لجنة مؤلفة من ممثلي الأجهزة الرقابية الأعضاء التابعين للجنة التوجيهية التحديات التي تواجه عمليات التدقيق البيئي ومستقبله. تألفت اللجنة من الدكتورة فيفي نيمينما (فنلندا) والسيدة ناميتا براساد (الهند) والسيد هيلج ستراندااوستفيتين (النرويج) والسيدة جيلي جولدسميث (المملكة المتحدة) والسيد ستيفين يلستين (الولايات المتحدة).

ناقش الأعضاء المشاركون في الجلسة التدريبية لمجموعة عمل التدقيق البيئي التحديات الحالية والمستقبلية في التدقيق البيئي.

التحديات الأساسية للتدقيق البيئي

اتفق الأعضاء بالإجماع على إن التدقيق البيئي يشبه إلى حد كبير أنواع أخرى من عمليات التدقيق، وما زال بإمكانهم تحديد عدد من الصعوبات التي تخص التدقيق البيئي وهي:

- عادة ما تكون البيانات البيئية مفقودة ومتناثرة وغير متكاملة على المستويات المحلية والإقليمية والبيئية.
- إن المشاكل البيئية والقضايا السياسية هي حديثة نسبيا.
- إن الاستدامة – البعد الجوهري- يصعب تناولها بالبحث أساساً.
- المشاكل البيئية والانحسار البيئي آخذ بالتزايد على المدى البعيد.
- يعد ربط القضايا البيئية باموال الدولة تحدٍ على الصعيد المادي.
- إن تحليل الكلفة والفائدة للمنافع طويلة الأمد الخاصة بالاتفاقيات البيئية أمر بالغ الأهمية ولكنه صعب.
- إن القضايا البيئية متعددة الجنسيات والتخصصات.
- يتطلب العمل الميداني كفاءات ومعرفة خاصة.
- من الصعب إيجاد معايير تدقيق على المستوى الوطني، ولكنه أيضا من الصعب إقناع الحكومات باعتماد معايير دولية.
- يمتلك التدقيق عموماً تركيز رجعي، لكن القضايا البيئية تتطلب حيوية في تقييم الأثر المستقبلي المحتمل للسياسات/البرامج.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

التحديات المستقبلية للتدقيق البيئي

اتفق الأعضاء على رأي واحد في الكثير من الجوانب فيما يتعلق برسم التحديات المستقبلية. حيث أشاروا إلى التوجه نحو العولمة المتزايدة للمشاكل البيئية، والأثر الواضح المتزايد للتغير المناخي والحاجة إلى تناول القضايا المعقدة كالتنمية المستدامة والتغير المناخي.

وقد رصد أعضاء اللجنة أيضا التحديات المستقبلية التالية:

- تناول القضايا البيئية المعقدة والعالمية مثل تأثيرات التغير المناخي التي أصبحت متزايدة بشكل واضح.
- توسيع مجموعة المدققين المختصين بالبيئة وتهيئة التدريب المناسب لهم.
- التخطيط لعمليات التدقيق واختيار المواضيع ومراكز الانشطة من بين عدة خيارات.
- رفع مستوى الوعي حول ممارسة التدقيق البيئي بين العامة والسياسيين.
- التكيّف مع التقلبات في القرارات المتعلقة بالسياسة البيئية.
- قياس الكيفية التي يتم التعامل بها مع الأمور البيئية، و
- إرساء النزاهة والمهنية إزاء خلفية التسييس الشديد للمسائل البيئية.

افكار مفيدة لعمليات التدقيق البيئي الأولى

قدّم أعضاء اللجنة افكار واقتراحات نافعة لأجهزة الرقابة العليا لتنفيذ عمليات التدقيق البيئي الأولى الخاصة بهم.

موضوع التدقيق

قضاء وقت كافٍ للتخطيط لعملية التدقيق والحصول على معلومات أكثر قدر المستطاع حول الموضوع. اختيار مشكلة واضحة معترف بها من الآخرين على حد سواء. عدم اختيار موضوع رئيس معقد مثل التغير المناخي. حتى لو لم يكن تدقيق النفايات موضوعاً سهلاً، إلا انه أكثر سهولة من موضوع التغير المناخي. البدء بأمور مألوفة أو ذات أهمية لبلدك – مثلا، مصائد الأسماك في النرويج. لا تفكر أن تكون "بطل العالم" في عملية التدقيق البيئي الأولى الخاصة بك. تحديد النطاق أمر بالغ الأهمية، وبالتالي تجنب النطاق الواسع والبدء بدلا من ذلك بنطاق محدد. حالما تختار الموضوع، اكتشف ما فعلته الأجهزة الرقابية الأخرى حول هذا الموضوع وراجع الموقع الالكتروني لمجموعة عمل التدقيق البيئي للبحث عن المصادر. كذلك، دراسة المواد الإرشادية لمجموعة عمل التدقيق البيئي، في حال وجود مادة حول الموضوع الذي اخترته.

الأسئلة والمعايير

وجود تصميم ملموس لعملية التدقيق: أسئلة بحثية مستندة إلى المخاطر، معايير فعلية وواضحة، ومنهجية سليمة. اختيار الهدف الصحيح حيث يمكنك أن تطرح أسئلة وجيهة. والاهم من ذلك، إعداد الأسئلة والأهداف الوجيهة والواضحة والقابلة للبحث، حتى وإن استلزم ذلك وقتاً أطول. إن أسئلة التدقيق الضعيفة هي السبب الرئيسي الوحيد لفشل عملية التدقيق. وضع الأساس بالتالي يمكن طرح الأسئلة الوجيهة بشكل صحيح، حتى وإن استلزم ذلك وقتاً أطول. استحصال موافقة الإدارة والأطراف الأخرى المهمة على الأسئلة. وضع معايير تدقيق رصينة لقياس أداء الحكومة. يعتمد نجاح عملية التدقيق على المعايير.

العمل الميداني والتوصيات

إن إعداد عملية التدقيق وتحديد المهام والمسؤوليات لكل عضو من أعضاء الفريق، سيسهل العملية برمتها. وضع الوصايا وتحديد الأشخاص الذين سيتصرفون وفقا لها.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

تشجيع مجاميع العمل الإقليمية سريعة النشوء الخاصة بالتدقيق البيئي (RWGEAs) لعمليات التدقيق البيئي في الاقاليم

ازداد عدد الأجهزة الرقابية العليا التي تجري عمليات التدقيق البيئي بمرور السنين. وفقاً للمسح البيئي السابع لمجموعة عمل التدقيق البيئي والذي نفذته الأمانة في ربيع ٢٠١٢، ذكر ٨٠% من المشاركين إنهم قد اجروا عمليات التدقيق البيئي، بينما ينوي ١٥% تنفيذ تلك العمليات في المستقبل القريب.

قامت العديد من أجهزة الرقابة العليا بتنفيذ عمليات التدقيق البيئي الأولى الخاصة بها بالتعاون مع أجهزة رقابية أخرى. وقد بادرت مجموعة العمل الإقليمية للتدقيق البيئي بهذا النوع من التعاون، حيث نظمت النشاطات التدريبية ووجهت الدعوة للأجهزة الرقابية العليا للمشاركة بها.

تمثلت أهمية التعاون بحقيقة انه وفقا للمسح البيئي فان حوالي ٧٠% من الأجهزة الرقابية العليا المشتركة قد تعاونت مع جهاز رقابي آخر. إن السبب البديهي لعدم التعاون بين الأجهزة الرقابية الأخرى هو الافتقار إلى الموارد. ووصفت أغلب الأجهزة الرقابية العليا المتعاونة مع أجهزة أخرى بأن تجربتهم كانت مفيدة. وذكروا أيضا إن إمكانية تبادل المعلومات والخبرات واستخدام مناهج التدقيق السليمة تمثل دوافع رئيسية لتوحيد جهودهم.

تبين التقارير التالية الطرق التي تدفع بالتدقيق البيئي نحو الامام على المستوى الإقليمي من مجاميع العمل الإقليمية.

عمليات التدقيق البيئي التعاونية الأولى في إقليم منظمة الباساي (PASAI).

بقلم:- كلير كيلي، مستشار مصرف التنمية الآسيوي لمنظمة الباساي.

برنامج الباساي لتدقيق الأداء التعاوني

تم تنفيذ برنامج تدقيق الأداء التعاوني (CPA) بموجب مبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادي (PRAI)، والتي تهدف إلى بناء القدرات في الأجهزة الرقابية كل على حدة من خلال المشاركة في عمليات التدقيق المالي والأداء التعاوني.

وتماشيا مع الهدف العام لمبادرة التدقيق الإقليمي لدول المحيط الهادي، فان لدى برنامج تدقيق الأداء التعاوني هدف عام ألا هو: بناء قدرات تدقيق الأداء لأجهزة الرقابة العليا كل على حدة من خلال طريقة إقليمية لتحديد وتعزيز التحسينات في الفاعلية والكفاءة واقتصاد الإدارة العامة ضمن بلدان منطقة المحيط الهادي.

في اجتماع منظمة الباساي ٢٠٠٨، قرّر المدققون العامّون أن يتمحور برنامج تدقيق الأداء التعاوني الأول على موضوع البيئة. وقد كان ذلك مناسباً جدا لخطة عمل مجموعة عمل التدقيق البيئي والتي تهدف إلى تسهيل عمليات التدقيق المتزامنة والمشتركة والمنسقة في كل منطقة من مناطق الانتوساي (INTOSAI)، متضمنة منطقة الباساي. كما تتماشى أيضا مع الهدف الاستراتيجي لمنظمة الإنتوساي (INTOSAI) من زيادة التعاون بين أجهزة الرقابة العليا وتعزيزه.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

التخطيط

بدأ الإعداد الأولي لبرنامج تدقيق الأداء التعاوني بين اجتماعي منظمة الباساي عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. حيث أجرى جهاز الرقابة النيوزلندي في إطار دوره كمنسق لمجلس المدققين العامين الاسترالي ACAG / PASAI RWGEA استطلاعاً على أعضاء الباساي لتحديد المواضيع المناسبة لبرنامج تدقيق الأداء التعاوني وكشف الأجهزة الرقابية العليا الراغبة بالمشاركة في البرنامج.

وأظهر الاستطلاع إن موضوع إدارة النفايات الصلبة هو الاختيار الأول لبرنامج تدقيق الأداء التعاوني أما الاختيار الثاني فهو موضوع إدارة المياه العذبة في حين كان الاختيار الثالث هو موضوع صيد السمك. وأظهرت العديد من أجهزة الرقابة العليا رغبتها بالمشاركة في البرنامج.

يعتمد التخطيط لبرنامج تدقيق الأداء التعاوني اعتمادا كبيرا على توجيه مجموعة عمل التدقيق البيئي لإجراء عمليات التدقيق التعاونية لتحديد الشكل المناسب للتعاون ومستوى الدعم المطلوب.

رصدت أجهزة الرقابة العليا طريقة تقليدية لجمع المياه في شمال تابيتيويا (احد الجزر في كيريباتي) خلال برنامج تدقيق الأداء التعاوني للحصول على مياه صالحة للشرب.

خُطِّط لبرنامج تدقيق الأداء التعاوني ونفِذّ على شكل سلسلة من عمليات التدقيق المنسقة – اتخذ كل بلد على عاتقه موضوع التدقيق، بالتعاون مع فرق التدقيق على نقاط التقرير والتخطيط الهامة في دورة التدقيق. وكان من المتوقع أن يقدم كل جهاز رقابي تقريراً عن بلده وإعداد تقريراً إقليمياً ليقدم في اجتماع الباساي القادم ومن ثم تطلق على نطاق واسع الى المنظمات المانحة وأصحاب المصالح في المنطقة وعامة الناس.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

نتائج برنامج تدقيق الأداء التعاوني

اكتملت أول عملية تدقيق أداء تعاونية حول إدارة النفايات الصلبة في ٢٠١٠. حيث شاركت في هذا البرنامج عشر أجهزة رقابية من دول المحيط الهادي وهي: جزر كوك وولايات ميكرونيزيا الموحدة (FSM) وفيجي، وغوام وبابوا نيو غينيا وجمهورية جزر مارشال (RMI) وجمهورية بالاو وساموا وتونغا وتوفالو. إن التقرير الإقليمي الموحد لعمليات التدقيق هذه متاح الآن على موقع PASAI: *www.pasai.org*. ثمانية تقارير لأجهزة الرقابة العليا كل على حدة تدور حول الأملاك العامة، ومتاحة على مواقع الأجهزة الرقابية العليا ".

واكتملت ثاني عملية تدقيق أداء تعاونية حول الحصول على مياه صالحة للشرب في عام ٢٠١١.

ومن المقرر أن تكتمل **ثالث عملية تدقيق أداء تعاونية** حول إدارة مصائد الأسماك المستدامة في ٢٠١٢. وقد كان موضوع التدقيق من أكثر المواضيع تحديا حتى الآن. حيث شارك في هذه العملية أحد عشر جهازاً رقابياً عالياً وهي: جزر كوك وجمهورية كوريا وفيجي وكيريباتي وبالاو وساموا وتونغا وتوفالو من مكتب التدقيق العام (FSM) لجزر ياب وفرق جديدة من الأجهزة الرقابية العليا من ناورو وجزر سليمان.

الاتجاهات المستقبلية

قرر المشاركون في اجتماع ACAG/PASAI WGEA والذي عقد في نيسان ٢٠١٢ في سيدني أنه من الأفضل اعتماد نهج تدقيق منسق يستخدمه اربعة عشر جهازا رقابيا من جميع أنحاء العالم لتدقيق إدارة التغير المناخي التابعة لحكوماتهم. (صدر التقرير الخاص بهذا التدقيق في تشرين ثاني ٢٠١٠). ومن خلال اعتماد هذا النموذج، ستتعاون الأجهزة الرقابية لدول المحيط الهادي في تصميم عملية التدقيق الإقليمي والتركيز بعدها على كيفية تخطيط حكوماتهم كل على حدة للتكيف مع التغير المناخي وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية والتعافي منها.

للحصول على معلومات إضافية، يرجى الاتصال بالسيد جوناثان كيتا، المنسق الإقليمي لمجموعة عمل ACAG/PASAI WGEA (*jonathan.keate@oag.govt.nz*).

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

السعي الحثيث لإجراء عمليات التدقيق البيئي التعاوني في اقليم اليوروساي

بقلم:- هاردس لاوبسا رئيس الأمانة العامة لمجموعة عمل التدقيق البيئي لمنطقة اليوروساي EUROSAI WGEA

إن العديد من عمليات التدقيق البيئي التعاوني في طور التقدم في المنطقة اليوروساي. حيث ستنجز ثلاثة من المشاريع التالية في خريف هذا العام.

التدقيق التعاوني حول التكيف مع التغير المناخي

تتضمن عملية التدقيق هذه مشاركة الأجهزة الرقابية العليا لكل من النمسا وبلغاريا وقبرص ومالطا وهولندا والنرويج وروسيا وأوكرانيا ومحكمة المدققين الأوروبية (ECA). ويرأس المشروع أمانة مجموعة عمل التدقيق البيئي لمنطقة اليوروساي EUROSAI WGEA.

إن هدف المشروع هو تقديم المشورة لصانعي السياسات والمعنيين حول (١) كيفية تنفيذ سياسات التكيف على المستويات المحلية في أوروبا، (٢) كيفية تطبيق تقديرات المخاطر ونقاط الضعف في صنع القرار، (٣) وكيفية تنفيذ الاستراتيجيات والخطط للاستعداد لتأثيرات التغير المناخي. يتناول المشروع التعاوني كيفية ضمان تنسيق قضايا التكيف على المستوى الحكومي. وتقيم الدراسة أيضا النتائج والتأثيرات المحتملة لسياسات التكيف. وسيحدد التدقيق التعاوني تحديات الحكومات الأوروبية المتعلقة بالتكيف مع التغير المناخي وتقديم استنتاجات وتوصيات مشتركة.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالأمانة العامة لمجموعة عمل اليوروساي EUROSAI WGEA (herdis.laupsa@riksrevisjonen.no)

التدقيق التعاوني بين أجهزة الدول الاسكندنافية ودول البلطيق وبولندا حول الاتجار بالانبعاثات الكربونية

بدأ التدقيق التعاوني بين أجهزة الدول الاسكندنافية ودول البلطيق وبولندا حول الاتجار بالانبعاثات الكربونية من قبل المدققين العمومين لكل دولة في شهر آب ٢٠١١. إذ تعمل كل من النرويج والدنمارك بتنسيق عملية التدقيق، وستساهم أيضا كل من فنلندا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا والسويد في تقديم التقرير المشترك. إن نظام الاتحاد الأوربي للاتجار بالانبعاثات الكربونية (EU ETS) هي أداة سياسة رئيسية لتخفيف التغير المناخي في أوروبا وله أهمية اقتصادية كبيرة. وإن جميع الدول الاسكندينافية - باستثناء جزر فارو ودول البلطيق وبولندا - هي جزء من نظام الاتحاد الأوربي للتجارة بالانبعاثات الكربونية (EU ETS). وقد نفذّت أغلب الأجهزة الرقابية العليا للدول الاسكندينافية ودول البلطيق وبولندا عملية تدقيق أداء واحدة أو أكثر تناولت فيه التغير المناخي والاتجار بالانبعاثات الكربونية. وتستند عملية التدقيق التعاوني على عمليات التدقيق المنجزة أو المستمرة كل على حدة وتشمل المواضيع الفرعية الثلاث التالية:

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

- § فاعلية EU ETS في تقليل الانبعاثات الكربونية المحلية / تشجيع تطوير التكنولوجيا.
- § فاعلية نظم التسجيل للاتجار بالانبعاثات الكربونية – التشغيل والقياس والإبلاغ، و
- § كفاية آلية التنمية النظيفة (CDM) وبرامج التنفيذ المشترك (JI).

إن التقرير المشترك معّد ليقدم في تشرين الأول / تشرين الثاني ٢٠١٢.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة كريستين ريبدال
(Kristin.Rypdal@Riksrevisjonen.no)

التدقيق التعاوني حول شحن النفايات

أجرت أجهزة الرقابة العليا لكل من بلغاريا واليونان وهنغاريا وايرلندا والنرويج وبولندا وسلوفينيا وهولندا عملية تدقيق تعاوني حول تنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي لشحن النفايات (EWSR). انطلقت عملية التدقيق هذه في ٢٠١٠ من قبل لجنة الاتصال لرؤساء الأجهزة الرقابة العليا للاتحاد الأوروبي. وسُن قانون الاتحاد الأوربي لشحن النفايات (EWSR) لمراقبة تحركات النفايات الدولية لمنع الشحنات غير القانونية أو إلقاء النفايات الخطرة.

إن الهدف من التدقيق هو تحسين تنفيذ (EWSR) من خلال تقديم نظرة ثاقبة عن الاختلافات في تنفيذ الاستراتيجيات والأداء من حيث النتائج وتحقيق الاثار المرجوة بين البلدان.

اتفق المشاركون على طريقة تدقيق واحدة ومصفوفة تصميم. كما اتفقوا أيضا على تسعة أسئلة تدقيقية ومجموعة من المعايير والمعلومات الضرورية ومؤشرا لطريقة تحليل البيانات. تتناول المعايير الحوكمة الرشيدة والتعاون والتنفيذ وجودة المعلومات والمعايير المتولدة من (EWSR).

تنفذ الأجهزة الرقابية العليا في دول الاتحاد الأوروبي تدقيق تعاوني حول شحنة النفايات.

بالإضافة إلى التقارير المحلية، سينتشر تقرير مشترك بحلول نهاية ٢٠١٢.
لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد جان ويليام فان دي واردت
(j.vandewardt@rekenkamer.nl).

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

أقاليم أخرى تشجع التعاون في مجال التدقيق البيئي

الاسوساي

تمتلك العديد من أجهزة الرقابة العليا في منظمة إقليم الاسوساي (بضمنها الصين واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا) معلومات عن عمليات التدقيق البيئي التعاوني، ألا إن القليل من هذه الأجهزة تعمل على تنفيذ عمليات التدقيق البيئي التعاوني. إذ يبدو إنها تفضل عمليات التدقيق المتوازي. وقد رصدت أجهزة الرقابة العليا التحديات التي تعرقل التعاون والمتعلقة باللغة والتكنولوجيا.

شاركت عدد من دول منظمة إقليم الاسوساي (وهي بنغلادش وبوتان والصين واندونيسيا وماليزيا والنيبال وتايلاند) في مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) البرنامج الدولي الشامل حول القضايا البيئية في الغابات.

عقدت روسيا والصين حلقة دراسية مشتركة حول التدقيق البيئي في روسيا في شهر أيلول ٢٠١٠. وقد ناقشوا خلال الاجتماع عدد كبير من المواضيع وبحثوا السبل المتاحة لإجراء عمليات التدقيق البيئي التعاوني.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة لمنظمة الاسوساي (ASOSAI WGEA) (cnao@audit.gov.cn).

اولاسيفس (OLACEFS)

برزت منظمة إقليم اولاسيفس بقدرتها على إشراك عدد من أجهزة الرقابة العليا في تدقيق القضايا البيئية الحيوية.

تدقيق الأداء المنسق حول تنفيذ التزامات اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغير المناخي (UNFCCC) .

في نيسان ٢٠٠٩، عقد الاجتماع الثامن للجنة الفنية الخاصة حول البيئة (COMTEMA) التابعة لمجموعة عمل التدقيق البيئي الإقليمية التابعة لمنظمة اولاسيفس في بوينس ايرس في الأرجنتين. وقرر المشاركون خلال هذا الاجتماع تنفيذ تدقيق تعاوني لمعرفة مدى التزام الحكومات الإقليمية بالالتزامات المتعلقة باتفاقية UNFCCC. تضمن المشروع الأجهزة الرقابية العليا للأرجنتين والبرازيل (المنسق) وكولومبيا وكوستاريكا والسلفادور والهندوراس وبنما والباراغواي وبيرو.

تم وضع إطار عمل لأسلوب التدقيق مشابه للإطار المعتمد في التدقيق الدولي المنسق من قبل مجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة لمنظمة الانتوساي من اجل دعم عمليات التدقيق المحلية. اعدّ كل جهاز رقابي عمليات تدقيق محلية ونفذها وقدّم تقارير عنها محليا وفقا لممارساتها ومعاييرها الداخلية لتتوافق مع أولويات التغير المناخي لبلاده وتفاصيل واتصالات قوائم الاحتباس الحراري وتفاصيل سياسات التخفيف والتكيف وتنفيذها.

القسم الخاص بالتدقيق البيئي

يعكس التقرير التمهيدي وجهات النظر والمناهج التحليلية المختلفة لفرق التدقيق التابعة لأجهزة الرقابة العليا المعنية. وكانت هذه الاختلافات واضحة في الاجتماع الأخير لمناقشة التدقيق المنظم. بالتالي، ومع التزام المشاركين فقد كان تحديا لاعداد تقرير منسق وموحد.

تدقيق الاداء المنسق حول الإدارة البيئية للحفاظ على الموارد الطبيعية في إقليم الأمازون.

إن الأجهزة الرقابية العليا المشاركة هي البرازيل وكولومبيا (المنسق) والإكوادور وبيرو.
استقت الأجهزة الرقابية المشاركة معايير التدقيق من معاهدة التعاون لإقليم الأمازون، وقرر المشاركون في عملية التدقيق توزيع مواضيع البحث فيما بينهم وكالتالي:

- الإكوادور: حماية السكان الأصليين.
- بيرو: تنفيذ معاهدة التعاون لإقليم الأمازون.
- البرازيل: تحديد المناطق على النطاق الواسع.
- كولومبيا: المناطق المحمية والسياحة البيئية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بمجموعة عمل التدقيق البيئي التابعة لمنظمة اولاسيفس OLACEFS WGEA *relacionesinstitucionales@agn.gov.ar* .

الأفروساي

ناشد الجهاز الرقابي التنزاني (المنسق الإقليمي لمجموعة العمل الإقليمية التابعة لمنظمة الافروساي حول التدقيق البيئي)، الأجهزة الرقابية العليا التابعة للإقليم إجراء عمليات تدقيق منسقة لمعالجة القضايا الإقليمية مثل إدارة النفايات وإزالة الغابات وإدارة المياه وحماية الطبيعة.

تركز عمليات التدقيق الإقليمية المتواصلة في إقليم الافروساي على تحليل المشاكل البيئية في المسطحات المائية المشتركة. إذ إن عملية التدقيق المنسق لبحيرة فيكتوريا ما هي إلا جهد مشترك لدول شرق أفريقيا (تنزانيا وكينيا وأوغندا ورواندا وبوروندي)، ومن المقرر أن يقدّم التقرير المشترك في ٢٠١٢. وسوف تستخدم الخبرة المكتسبة من تدقيق بحيرة فيكتوريا في تدقيق بحيرة تشاد برئاسة الجهاز الرقابي التشادي، والذي سينفذ من قبل لجنة بناء القدرات الفنية لمنظمة الافروساي.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيد روبرت جييو في AFROSAI WGEA *rcheyo@nao.go.tz*

التعاون بين المانحين والانتوساي

آخر المستجدات

قاعدة البيانات المطلقة حديثا حول تنمية قدرة الأجهزة الرقابية

أمانة التعاون بين المانحين والانتوساي

أُطلقت قاعدة بيانات تنمية قدرة الأجهزة الرقابية في كانون ثاني ٢٠١٢ على الموقع الالكتروني http://www.SAIdevelopment.org وتحتوي القاعدة على معلومات حول كافة مبادرات تنمية القدرات والتي تستهدف الأجهزة الرقابية العليا على الصعيد العالمي.

إن قاعدة البيانات (نسخة منقحة بعض الشيء من دليل لجنة بناء القدرات السابق)، متاحة على موقع مبادرة تنمية الانتوساي (IDI). حيث تهدف القاعدة إلى تزويد الانتوساي ومجتمع المانحين وذوي الصلة الآخرين بموجز عام وشامل عن الدعم المقدم إلى مجتمع الانتوساي وكذلك لتسهيل مزيد من التنسيق لمبادرات تنمية القدرات. إن محتوى قاعدة البيانات متاح للجميع على الموقع الالكتروني تماشيا مع سياسة دليل لجنة بناء القدرات السابق.

الغرض من قاعدة بيانات لدعم الأجهزة الرقابية العليا

تخدم قاعدة البيانات عدة أغراض مختلفة:

- **تعزيز تنسيق الدعم المقدّم إلى الأجهزة الرقابية العليا من شركاء التنمية عن طريق توفير المعلومات حول المبادرات الجارية والمخطط لها.** إن زيادة المعرفة عن نشاطات كل جهاز ستمكن شركاء التنمية من تفادي الازدواجية في الجهود وقد تعزّز تدخلات التنمية المشتركة والتي تقلل من تكاليف المعاملات بالنسبة للأجهزة الرقابية العليا المستلمة.

- **زيادة المعرفة حول الدعم المقدم إلى الأجهزة الرقابية العليا.** إن وضع بحث موجز لحجم الدعم المقدّم إلى الأجهزة الرقابية العليا والتوزيع الجغرافي ومحتوياته سيساعد الانتوساي والمجتمعات المانحة على اتخاذ أفضل القرارات الإستراتيجية وتهيئة قاعدة أساسية يمكن على أساسها قياس التنمية. ويمكن أيضا استخدام البيانات في البحوث الأكاديمية. وعلى سبيل المثال يتضمن التحليل التطورات في مستويات الدعم المالي لمجتمع الأجهزة الرقابية

والدرجة التي يقدم الدعم على أساسها للخطط الإستراتيجية والتوزيع الجغرافي للدعم ومستويات التعاون بين دول الجنوب ودعم نظير لنظير.

§ **تعزيز التوزيع الجغرافي للدعم.** ستمكن قاعدة البيانات شركاء التنمية من تحديد الأجهزة الرقابية العليا وأقاليم الانتوساي التي تتلقى حاليا دعماً محدوداً.

نوع المعلومات المتضمنة في قاعدة البيانات

ينبغي ان تتسم قاعدة البيانات بالتكامل والحداثة قدر المستطاع لكي تؤدي الغرض المرجو منها. اذ يتوجب تضمين المعلومات ذات الصلة بجميع مبادرات تنمية القدرات التي تستهدف مجتمع منظمة الانتوساي في قاعدة البيانات تلك، بغض النظر عن حجمها. وكذا الحال بالنسبة للدعم الذي يقدمه المانحون والنظراء ضمن مجتمع منظمة الانتوساي لأجهزة الرقابة العليا وغيرها من المؤسسات المجهزة للخدمات حيث يتوجب تضمينه إلى جانب المبادرات على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية. ولابد لقاعدة البيانات ان تشتمل بشكل رئيسي على معلومات حول المبادرات الحالية والمخطط لها. علاوة على ذلك فقد تم إدخال عروض المشاريع المقدمة بموجب الدعوة العالمية للتعاون بين المانحين والانتوساي.

تحتوي قاعدة البيانات اليوم معلومات عن مائة وخمسين مبادرة حالية ومخطط لها ومقترحة. وهي تتراوح من برامج إصلاح الإدارة المالية العامة إلى تدريب لاسابيع قلائل لكوادر أجهزة الرقابة العليا.

كيفية استخدام قاعدة البيانات

إن المعلومات المدرجة في قاعدة البيانات متاحة للجميع. وبالإمكان تصنيف البيانات وفقا لمتغيرات مختلفة على الشبكة مباشرة أو ترحل إلى ملف اكسل لتساعد في إجراء تحليل أكثر تفصيلا. وبغية تمكين المستخدم من إدخال المشاريع إلى قاعدة المعلومات، فهو بحاجة إلى حقوق وصول والتي تستحصل بملء استمارة على الموقع الالكتروني.

من ينبغي له ادخال المشاريع

كخطوة اولى، يتم تشجيع اولئك الذين يقدمون الدعم لتنمية القدرات على ادخال المعلومات حول المبادرات المشاركين بها وذلك لتخفيف العبء عن كاهل اجهزة الرقابة العليا المتلقية لهذا الدعم كي لا تنفق مواردها المحدودة على القيام بهذه المهمة. يضم مقدمو الدعم كل من المانحين واجهزة الرقابة العليا او مناطق منظمة الانتوساي التي تقدم الدعم او التدريب للاجهزة الرقابية الاخرى. ولقد أُرسلت رسالة الى مجموعة العمل الإقليمية التابعة لمنظمة الانتوساي يطالبون فيها بادخال المعلومات الخاصة بنشاطات بناء القدرات وإحالة الطلب الى اجهزة الرقابة العليا المزودة للمعلومات في المنطقة. وأقدم المانحون على ادخال المعلومات عبر تعاون المانحين والانتوساي وحذت مؤسسات اخرى حذوهم.

ولضمان الاتساق في الادخال، تقدم مبادرة تنمية الانتوساي التوجيهات وبعضاً من رقابة الجودة على المعلومات. كذلك تُذكّرْ مبادرة تنمية الانتوساي وعلى فترات منتظمة اولئك الذين ادخلوا المعلومات لغرض التأكد من هذه المعلومات المدخلة واجراء التحديث اللازم او الاضافات عليها. لقد شكلت لجنة استشارية مختصة بقاعدة البيانات بغية توفير المدخلات لأي تحسين يجرى على قاعدة البيانات. ويتراس هذه اللجنة مكتب التدقيق الوطني البريطاني بصفته رئيس اللجنة الفرعية

الاولى للجنة بناء القدرات التابعة لمنظمة الانتوساي. ان المعلومات الإضافية حول قاعدة المعلومات متاحة على الموقع الالكتروني http://www.SAIdevelopment.org.

ولطرح الأسئلة والتعليقات او المدخلات الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي على الموقع الالكتروني admin@saidevelopment.org.

ولمزيد من المعلومات العامة الاتصال بامانة التعاون بين المانحين والانتوساي على الموقع الالكتروني intosai.donor.secretariat@idi.no.

لا تنسوا إضافة http://www.SAIdevelopment.org إلى المواقع المفضلة لديك.

من داخل الانتوساي

اجتماع اللجنة التوجيهية الرابع للتعاون بين المانحين والانتوساي

عقد الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية الخاصة بالتعاون بين المانحين والانتوساي في جايبور، الهند للفترة من ٢٣ – ٢٥ شباط ٢٠١٢. وقد استضاف جهاز الرقابة الهندي الاجتماع والذي حضره خمسون عضوا من الانتوساي ومجتمع المانحين الدولي.
لاحظت اللجنة التوجيهية التقدم المهم الذي تحقق منذ الاجتماع الماضي في تموز ٢٠١١. وشملت المنجزات مايلي:

- ثماني مبادرات على المستويين الدولي والاقليمي بضمنها برنامج عالمي لتنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا حيث تم توفير ٢.٨٥ مليون دولار امريكي تحت التصرف والطلب.
- احراز تقدم في التنسيق بين اجهزة الرقابة العليا التي هي بحاجة الى الدعم وبين المانحين واجهزة الرقابة العليا التي اعربت عن استعدادها لتقديم الدعم. واستجابة الى دعوة ايلول ٢٠١١ العالمية لتقديم العروض، قدم خمسة وخمسون طلبا من مناطق الانتوساي كافة. وخلال الاجتماع انصب الاهتمام نحو اربعة عشر مقترح وتعهد المشاركون بالتنسيق بين المقترحات خلال الاشهر الثلاث القادمة.
- اتفاق المؤسسات المانحة ذات الرؤية الواحدة، على التدابير التشغيلية لصندوق المساهمات العالمية لتنمية قدرات اجهزة الرقابة العليا والذي سينطلق هذا العام وسيكمل الدعم الحالي.
- اطلاق قاعدة بيانات حول دعم تنمية القدرات لتعزيز تنسيق الدعم لاجهزة الرقابة العليا وهي متاحة على الموقع الالكتروني http://www.SAIdevelopment.org.
- يجري العمل لايجاد وسيلة لقياس أداء أجهزة الرقابة العليا.
- كان هناك تمثيل رفيع المستوى لمنظمة الانتوساي في المنتدى الرابع حول فاعلية المساعدة والذي عُقد في بوسان ٢٠١١ وقد ركز على دور اجهزة الرقابة العليا المهم في تعزيز التنمية المستدامة.

لقد وافقت اللجنة التوجيهية على برنامج عمل ٢٠١٢ للتعاون بين المانحين والانتوساي.

وسيعقد الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية مبدئيا للفترة من ١٧ – ١٩ تشرين اول في لندن، المملكة المتحدة بدعوة من مكتب التدقيق الوطني .

ولمزيد من المعلومات، الاتصال بامانة المانحين والانتوساي:

البريد الالكتروني: intosai.donor.secretariat@idi.no

الموقع الالكتروني: http://www.idi.no

اجتماع اللجنة الفرعية حول معايير الرقابة الداخلية

اجتمع أعضاء اللجنة الفرعية للانتوساي حول معايير الرقابة الداخلية للفترة من ٢٤ – ٢٥ نيسان في وارسو، بولندا لمناقشة التقدم الحاصل لعمل اللجنة الفرعية حتى ذلك التاريخ واعداد الاستبانات بهدف وضع ادلة عمل جديدة اكثر تفصيلا والتخطيط للمستقبل.

المشاركون في اجتماع اللجنة الفرعية حول الرقابة الداخلية في نيسان ٢٠١٢ في وارسو ،بولندا

وقد تولى الجهاز الرقابي العالي البولندي الذي ترأس اللجنة الفرعية منذ مؤتمر الانكوساي الاخير المنعقد في تشرين ثاني ٢٠١٠ استضافة الاجتماع. وحضر الاجتماع ممثلين عن اجهزة الرقابة العليا لاربع عشرة دولة (النمسا وبلجيكا وبنغلاديش والبرازيل وشيلي وفرنسا وجورجيا وليتوانيا وهولندا وعمان ورومانيا وروسيا وجنوب افريقيا) الى جانب الممثلين الحاضرين عن منظمتين كانتا قد تعاونتا مع اللجنة الفرعية – معهد المدققين الداخليين (IIA) ولجنة المنظمات الراعية للجنة تريدوي COSO.

تتمثل المهمة الرئيسية للجنة الفرعية في تعزيز ادلة عمل الانتوساي حول الحوكمة الرشيدة بين مديري القطاع العام. وتقع على عاتق اللجنة الفرعية خمس مهام لتنفيذها على مدى الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣ الا وهي: (١) وضع نماذج لمقاييس الرقابة الداخلية لجميع اهداف الرقابة الداخلية وعناصر الرقابة كافة (٢) التعزيز الفاعل لادلة عمل الانتوساي حول الحوكمة الرشيدة (٣) العمل على دمج مفهوم الرقابة الداخلية في مفهوم ادارة المخاطر (٤) كتابة تقرير يعنى بالابلاغ فيما يتعلق بالرقابة الداخلية (٥) وضع نظام الكتروني كاداة لدعم عمل اللجنة الفرعية وكمصدر للمعلومات ذات الصلة بالرقابة الداخلية. وخلال الاجتماع عرض منسقو المهام كل على حدة ما تحقق من تقدم في سير العمل.

ولتنفيذ كل من المهمتين ٣ و٤ عمدت اللجنة الفرعية الى اعداد استبانات حول ادارة المخاطر والابلاغ المعني بالرقابة الداخلية في القطاع العام والتي نوقشت مسوداتها في الاجتماع. وستوزع نسخها النهائية على اعضاء الانتوساي في وقت لاحق من هذا العام. وسيتم الانتهاء من التقارير

الخاصة بنتائج هذه الاستبانات بحلول ايار ٢٠١٣ وستستخدم لاحقا لتحديث ادلة العمل الحالية ذات الصلة.

في اليوم الأول من الاجتماع، عرض ممثلو كل من النمسا وبولندا ممارساتهم الجيدة في مجال الرقابة الداخلية في حين عرض ممثلو الاجهزة المشاركة لكل من بنغلاديش وشيلي وفرنسا واتحاد روسيا تجاربهم الوطنية في تنفيذ الرقابة الداخلية في القطاع العام. وكرس جزء اخر من الاجتماع لادارة المخاطر حيث ابدى خلاله ممثلين من معهد المدققين الداخليين وبلجيكا ورومانيا وجهات نظرهم. وفي اليوم الثاني من الاجتماع ناقش ممثل COSO اخر التطورات المقترحة للاطار الموحد للرقابة الداخلية وعرض المشاركين من اجهزة ليثوانيا وجنوب افريقيا تجاربهم في ابلاغ الرقابة الداخلية.

ولمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال باللجنة الفرعية المعنية بمعايير الرقابة الداخلية:
البريد الالكتروني: ics@nik.gov.pl
الموقع الالكتروني :http://www.psc-intosai.org/lic

انعقاد الاجتماع الثاني عشر لمنظمة الاسوساي في الهند

استضاف جهاز الرقابة العالي الهندي الاجتماع الثاني عشر لمنظمة الاسوساي للفترة من ٢٩ شباط الى ٣ اذار ٢٠١٢ في جيبور- الهند. واستهل الاجتماع بعقد جلسات الامانة العامة لمنظمة الاسوساي ومدير التدريب ومبادرة تنمية الاسوساي ومجلس ادارة الاسوساي الرابع والاربعين. وقد شارك في الاجتماع اكثر من مائة وثمانون موفد من اثنين واربعين دولة. ولاحظ سعادة حاكم راجستان شيفراج في باتي ان الدول الممثلة شكلت ثلثي سكان الارض، علاوة على وفود ومراسلين من العديد من الدول والحضور بضمنهم رئيس منظمة الانتوساي السيد تيرينس نمبيمبي والامين العام لمنظمة الانتوساي جوزيف موسر والممثلة عن رئيس منظمة الاوروساي السيدة هيلينا لوبيز.

استهل الاجتماع الذي يعقد كل ثلاث سنوات باحتفالية تخللتها كلمات القاها كل من حاكم راجستان ورئيس وزرائها، والمراقب والمدقق العام في الهند ورئيس الاسوساي المقبل السيد فينود راي، ورئيس الاسوساي المنتهية ولايته والمدقق العام في الباكستان السيد محمد اخطار بولاند رانا، كما تخلل الاجتماع استعراض لعدد من التقارير عن النشاطات التي جرت منذ الاجتماع السابق.

كبار الشخصيات والمسؤولين المشاركين في الفعالية الافتتاحية لاجتماع الاسوساي الثاني عشر

وخلال حفل الافتتاح سلط السيد نمبيمبي الضوء على الحاجة الى تعزيز الموارد البشرية التي تمكن اجهزة الرقابة العليا من تحسين القابليات التحليلية والتشخيصية. وفي الوقت الذي اقر فيه السيد نمبيبي حقيقة ان تنمية الموارد البشرية تتطلب استثمارا طويل الامد، فقد صرح بانها قد تكون غير مكلفة وسهلة التنفيذ نسبيا من خلال استخدام مبادرات مثل التوأمة والتنسيب والزمالات.

وقد اعلن الدكتور موسر عن تبني الجمعية العامة للامم المتحدة لقرار حول استقلالية اجهزة الرقابة العليا والذي يقر علانية ان هذه الاجهزة تكون اكثر فاعلية اذا كانت مستقلة وبمنأى عن التاثير الخارجي. ويشجع القرار، من بين امور اخرى، الدول الاعضاء والمؤسسات على تطبيق مباديء اعلاني ليما والمكسيك.

وشدد السيد موسر على انه يتوقع من اجهزة الرقابة العليا بصفتها الحامية للمصلحة العامة تكثيف نشاطاتها التدقيقية لتعزيز الاخلاقيات في الحياة العامة والمساهمة في محاربة الاحتيال والفساد.

وشملت النشاطات المهمة الاخيرة ضمن منظمة الاسوساي وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية خطة الاسوساسي الاستراتيجية للاعوام ٢٠١١-٢٠١٥ الى جانب خطة عمل تكون دليلا للتنفيذ. وركز تقييم منتصف المدة للخطة على اهدافها الاستراتيجية الثلاث (بناء القدرات المؤسساتية والتشارك المعرفي والخدمة المعرفية). حيث اظهر التقييم ان الخطة قد نفذت تنفيذا جيدا حتى الان.

قُدمت برامج بناء القدرات الى اجهزة الرقابة العليا الاعضاء والتي شملت ورش العمل حول تدقيق الاداء والتدقيق البيئي وتدقيق الدين العام التي نظمت برعاية الاسوساي. وقد اطلق التعاون بين منظمة الاسوساي ومبادرة تنمية الانتوساي برنامجين: ضمان الجودة في تدقيق الاداء في ٢٠١٠ ووضع الخطة الاستراتيجية وتنفيذها في ٢٠١١. ومن تاريخ الاجتماع نظمت ورشتا عمل لكل برنامج.

المشاركون في اجتماع الاسوساي الثاني عشر

لقد كانت الاسوساي راعية لحلقات دراسية حول الكيفية التي يمكن خلالها تعزيز الرقابة الداخلية في اجهزة الرقابة العليا وكيفية دمج الاخلاقيات والنزاهة في الممارسات التدقيقية لهذه الاجهزة. وقد ارست الاسوساي ايضا سبل التعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي في ٢٠١٠ لمنفعة الاجهزة الرقابية لدول جنوب شرقي اسيا.

وقد اكتمل مشروع بحث الاسوساي التاسع حول تقييم وتحسين نظم التدقيق الداخلي والعلاقة بين وحدات التدقيق الداخلي واجهزة الرقابة العليا .وستساعد نتائج البحث اعضاء الاسوساي في الاستفادة من معيار الحوكمة الرشيدة رقم ٩١٤٠، *استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام*، ومعيار الحوكمة الرشيدة رقم٩١٥٠، *التنسيق والتعاون بين اجهزة الرقابة العليا والمدققين الداخليين في القطاع العام*.

ان وسائل اتصال الاسوساي في تزايد مستمر وتعد مصدرا ثرا للمعلومات عن نشاطات الاسوساي. حيث يتيح الموقع الالكتروني التفاعلي للاعضاء تحميل الاخبار والمقالات على الموقع حول مبادراتهم. اضافة الى ذلك، فان الوظائف الجديدة للتسجيل واجراء المسوحات عبر الشبكة قد حسن من الجانب الاداري لنشاطات بناء القدرات. وتصدر المجلة الاسيوية للتدقيق الحكومي (مجلة الاسوساي) نصف السنوية (نيسان وتشرين اول) باللغة الانكليزية وتعد وسيلة الاسوساي الرسمية للتشارك المعرفي: اضيفت اعداد جديدة وتتلقى المجلة سيلا ثابتا من المقالات الجيدة. وقد قدمت جائزة مجلة الاسوساي للاعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ الى الدكتور باتبايار بادامدورج من الجهاز الرقابي العالي لمنغوليا عن مقالته التي حملت عنوان "بعض الافكار عن دور التدقيق الحكومي".

ومنذ عام ٢٠٠٠ عكفت الاسوساي على اقامة ندوات تهدف الى التشارك بالمعرفة والخبرات حول مختلف المواضيع التي ستعزز من قدرات الاجهزة الرقابية العليا وفاعليتها .وفي هذا الاجتماع، عُقدت الندوة الخامسة والتي تناولت موضوع "محاكاة المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا ".تخللت الندوة كلمتين للهند ولجنة المعايير المهنية التابعة للانتوساي والتي تمثلها السويد وتقارير خاصة من الاجهزة الرقابية لكل من الصين وروسيا وعروض قدمتها الاجهزة الرقابية لاستراليا وبوتان وقبرص وباكستان .وقدمت كازاخستان ومبادرة تنمية االانتوساي عرضا وشارك الجهاز الرقابي العالي لفيتنام بتقرير الا انه لم يقدم.

سيُضيّف الجهاز الرقابي لماليزيا في ٢٠١٥ اجتماع الاسوساي الثالث عشر وسيواصل جهاز الرقابة العالي لكوريا تبوأه لمنصب الامين العام لمنظمة الاسوساي.

اقرت الجمعية العامة عضوية خمسة اجهزة رقابية (بنغلاديش والصين والفليبين والاتحاد الروسي وتايلند والمملكة العربية السعودية) لمجلس الادارة للاعوام ٢٠١٢-٢٠١٥. علاوة على ذلك، فقد تم اختيار تركيا والاردن لتكونا في لجنة التدقيق.

ولمزيد من المعلومات الاتصال بالمدير العام لقسم العلاقات الدولية في الجهاز الرقابي الهندي السيد جاكبانز سنج على البريد الالكتروني singh@cag.gov.in وستجدون تقريرا وصورا كاملة متاحة على موقع الجمعية http://www.12asosaiassembly.org

اجتماع التخطيط الاستراتيجي لمنظمة الكاروساي

عقد اثنان وعشرون مدققا عاما ومدير تدقيق في منظمةالاجهزة الرقابية لدول البحر الكاريبي (الكاروساي) اجتماعا للتخطيط الاستراتيجي رفيع المستوى في كنجستون – جامايكا للفترة من ٧-٩ ايار ٢٠١٢. وكان الاجتماع بمثابة برنامج عمل للخطة الاستراتيجية للكاروساي للاعوام ٢٠١٢-٢٠١٥.

وقد ركز المدققون العامون ومديرو التدقيق على سبل تعاون مكاتب التدقيق مع بعضها البعض لتحسين التشارك المعرفي وتعزيز قدراتها لتحميل الحكومات المسؤولية عن انفاق اموال دافعي الضرائب. وانصب الاهتمام في اليوم الاخير من الاجتماع على استعراض ما احرزته الكاروساي من تقدم في سير العمل: مشروع البنك الدولي.

المشاركون في اجتماع التخطيط الاستراتيجي في جامايكا

وعُقد الاجتماع برعاية برنامج فاعلية التنمية (PRODEV) التابع لبنك التنمية بين الأمريكيتين ومبادرة تنمية الانتوساي (IDI).

وقد دارت النقاشات حول المرونة المؤسساتية والاراء المهنية والصلاحيات التي يمارسها المدقق العام او مدير التدقيق وضمن اجراءات مساءلة محدودة. وتناول الاجتماع ايضا العلاقة بين قانون التدقيق وممارسة البرلمان لوظائفه الاشرافية بفاعلية.

يواجه اقليم الكاروساي سلسلة من اوساط التدقيق والمتاثرة بشخصيات رئيسية. اذ ان الاستخدام الحكيم لمراجعة النظير والتخطيط الاستراتيجي وادارة المخاطر يمكن ان يؤدي الى احراز تقدم كبير.لقد تناول الاجتماع مايلي:

- دور مكتب التدقيق ومساهمته
- قيمة مكتب التدقيق –وبالنسبة لمن
- القانون الحالي والحاجة الى التحديث

- العواقب المحتملة لانعدام التغيير
- ايجاد السبيل للاصلاح

توجه اطر العمل للتشارك المعرفي وبناء العلاقات نحو ادارة الافعال. وكلاهما خلاقين ومتوائمين – ويتم حاليا استحداث موقع الكتروني جديد لدعم التواصل وبناء العلاقات لغرض انجاز الخطة الاستراتيجية والتشارك المعرفي.

ولمزيد من المعلومات الاتصال بامانة الكاروساي على العنوان البريدي:
carosai@gosl.gov.lc

برامج التخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الانتوساي في الاسوساي ومنظمة اجهزة الرقابة العليا للدول الافريقية الناطقة بالفرنسية (الكريفياف) ومنظمة اجهزة الرقابة العليا لدول امريكا اللاتينية والكاريبي (الاولاسيفس)

يبقيك اخر مستجدات مبادرة تنمية الانتوساي على اطلاع بالتطورات الحاصلة في العمل وبرامج مبادرة تنمية الانتوساي. ولتكتشف معلومات اكثر عن مبادرة تنمية الانتوساي وللمواكبة ما بين طبعات المجلة اطلع على موقع مبادرة تنمية الانتوساي الالكتروني : www.idi.no

تقطع برامج التخطيط الاستراتيجي في الاسوساي والكريفياف والاولاسيفس اشواطا متقدمة بحسب الخطط.
اجتمعت في الاسوساي الاجهزة الرقابية السبعة المشاركةلاقامة ورشة عمل تقييم الاحتياجات في اوائل نيسان. وفي اثر ورشة العمل هذه، سيتسنى لاجهزة الرقابة العليا اجراء تقييم لاحتياجات اجهزتهم والتي ستخضع لاحقا لمراجعة النظير او الخبير. وبعد اجراء تقييم الاحتياجات ستعاود الاجهزة الرقابية العليا اجتماعها لعقد ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي في ايلول ٢٠١٢.

شارك اعضاء من الجهاز الرقابي العالي لجمهورية لاو في ورشة عمل تقييم الاحتياجات التابعة لبرنامج الاسوساي للتخطيط الاستراتيجي لمبادرة تنمية الاسوساي

لقد اجري برنامج التخطيط الاستراتيجي على مرحلتين وذلك للاهتمام الكبير به في كريفياف. اذ عقد في شهر حزيران اجتماعان في الاقليم، كرس الاول لاعداد مواد الدورة لورشة عمل التخطيط العملياتي للمجموعة الاولى من اجهزة الرقابة العليا بينما اعدت في الاجتماع الثاني مواد ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي للمجموعة الثانية من الاجهزة الرقابية العليا. ومن المخطط اقامة كلتا الورشتين في شهر آب من ٢٠١٢.

اما في الاولاسيفس فقد اقيمت ورشة عمل التخطيط الاستراتيجي في شهر آيار ٢٠١٢. وحضرت الاجهزة الرقابية الخمس المشاركة لاقامة ورشة العمل لبناء القدرات في تنفيذ آلية التخطيط الاستراتيجي العملية والفاعلة. ويتوقع من اجهزة الرقابة العليا بعد ورشة العمل هذه ان تضع مسودات خطط استراتيجية تخضع لاحقا لمراجعة النظير او الخبير.

دورة تعلم الكتروني حول منهج التدقيق المالي المستند الى المخاطر

اجرت مبادرة تنمية الاسوساي سابقا جولتين من البرنامج حول منهج التدقيق المالي المستند الى المخاطربالتعاون مع الكاروساي. وبسبب صلة الموضوع باجهزة الرقابة العليا ضمن منظمة الانتوساي، فقد اعدت مبادرة تنمية الاسوساي دورة تعلم الكتروني حول منهج التدقيق المالي المستند الى المخاطر. وتستند الدورة الى دليل مبادرة تنمية الانتوساي/الكاروساي حول *منهج التدقيق المالي المستند الى المخاطر* وهو دليل متوائم مع المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا وغيرها من المعايير الدولية. اقيمت دورة التعلم الالكتروني ذات الخمسة اسابيع في نيسان وآيار ٢٠١٢ وقد شارك فيها مائة وواحد مشاركا من ثماني وعشرين جهازا رقابيا عاليا.

برنامج مبادرة تنمية الانتوساي/العربوساي لضمان الجودة

كشف برنامج مبادرة تنمية الانتوساي/العربوساي لتقييم الاحتياجات الذي نفذ في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ من ان تنمية القدرات في ضمان الجودة كانت حاجة ملحة في العديد من الاجهزة الرقابية. ولسد هذه الحاجة اطلقت مبادرة تنمية الاسوساي والاقليم برنامج ضمان الجودة في ٢٠١١. ان الغرض من هذا البرنامج هو تدريب كوادر الاجهزة الرقابية على اجراء مراجعات ضمان جودة على المستوى المؤسساتي والتدقيق المالي وتدقيق الاداء. ويشمل البرنامج ايضا ورشة عمل عن مهارات التدريب التي تهدف الى تمكين تلك الاجهزة من تدريب افراد كوادرها في مجال ضمان الجودة. وسيتم اعداد دليل بهذا الشان كجزء من البرنامج ويتوقع من جميع المشاركين تعديل دليل العمل ليلائم ظروفهم.

برنامج مبادرة تنمية الانتوساي/المنظمة الافريقية لاجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الانكليزية للتدقيق الالكتروني

ستعمل مبادرة تنمية الانتوساي على مد يد العون للمنظمة الافريقية لاجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الانكليزية في تنمية القدرات في مجال التدقيق الالكتروني وعليه، اطلقت المبادرة برنامجا جديدا في هذا المجال. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج في تدريب كادر الجهاز الرقابي العالي على اجراء عمليات التدقيق الالكتروني كونه جزءاً لايتجزأ من وظائفه التدقيقية. وتحقيقا لهذا الهدف، سيقيم البرنامج مجموعة متنوعة من ورش العمل وتدريبا اثناء العمل. ويتوقع من الاجهزة الرقابية العليا المشاركة ان تصبح قادرة على اجراء عمليات تدقيق الكتروني ارشادي وتقديم النتائج. وستشكل ادلة العمل حول التدقيق الالكتروني التي وضعتها مجموعة عمل الانتوساي حول التدقيق الالكتروني اساسا يستند اليه البرنامج.

البرنامج الدولي الشامل حول القضايا البيئية في مجال الغابات

شارك خمسة عشر جهازاً رقابياً عالياً من الاسوساي والمنظمة الافريقية لاجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة باللغة الانكليزية والكاروساي في البرنامج الدولي الشامل حول القضايا البيئية في مجال الغابات والذي اختتم هذا العام واكملوا عمليات التدقيق الارشادي الخاصة بهم. وكان الهدف من البرنامج هو بناء القدرة المهنية والمؤسساتية لاجراء عمليات تدقيق الاداء في مجال الغابات. ونفذ البرنامج بالتعاون مع مجموعة عمل الانتوساي حول التدقيق البيئي. وعقد في شهر حزيران ٢٠١٢ اجتماع ختامي مع خبراء وممثلين من الاجهزة الرقابية العليا المشاركة لوضع المخرجات النهائية للبرنامج ودراسات الحالة الخاصة بالغابات وخلاصة تقارير التدقيق لغرض الرجوع لها مستقبلا.

البرنامج الدولي الشامل لتنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا

ستنطلق في٢٠١٢ النشاطات الرئيسية لبرنامج تنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا ألا وهو برنامج مبادرة تنمية الانتوساي الاكثر شمولية حتى الان. حيث تولى البنك الدولي تمويل البرنامج ومن المخطط ان يستمر حتى ٢٠١٥. يركز البرنامج على تنفيذ المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا الخاصة بالتدقيق المالي (بضمنه تدقيق الالتزام) وتدقيق الاداء على المستوى الرابع من اطار المعايير الدولية لاجهزة الرقابة العليا. وسيتاح البرنامج للاجهزة الرقابية في الاقاليم الناطقة باللغة الانكليزية. وستشترك مبادرة تنمية الانتوساي مع لجنتي الانتوساي للمعايير المهنية وبناء القدرات ولجانيهما الفرعية واقاليم الانتوساي والهيئات المهنية الاخرى لتامين الخبرة اللازمة للبرنامج. وسيتم تضمين مزيد من التفاصيل حول هذا البرنامج في الاعداد القادمة لهذه المجلة. لمزيد من المعلومات الاتصال بمبادرة تنمية الانتوساي

البريد الالكتروني :idi@idi.no

الموقع الالكتروني : http://www.idi.no

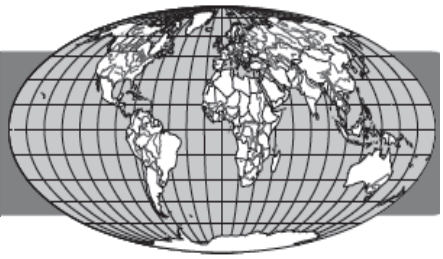

ابرز احداث الانتوساي لسنة ٢٠١٢

يوليو

اغسطس

٣١- ١ أيلول اجتماع اللجنة الفرعية للجنة بناء القدرات .ليما- بيرو

سبتمبر

١٠- ١١ اجتماع اللجان الفرعية الثلاث لتطوير الممارسات الافضل وضمان الجودة عبر عمليات مراجعة النظير الطوعية فيينا- النمسا

١٧-١٨ المؤتمر السابع للاوروساي / الاولاسيفس. تفيليسيس- جورجيا

١٩-٢٠ اجتماع اللجنة الفرعية لتدقيق الالتزام . فلينيس –ليتوانيا

٢٠ اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة بناء القدرات. أوسلو- النرويج

٢٥-٢٦ اجتماع اللجنة التوجيهية للجنة التشارك المعرفي .لوكسمبورغ

اكتوبر

١-٤ اجتماع مجموعة العمل حول محاربة الفساد وغسل الاموال. سبوت – بولندا

٢-٥ مؤتمر الباساي الخامس عشر نوميبا – كاليد ونيا الجديدة

١٦ اجتماع لجنة الادارة والمالية. لندن- المملكة المتحدة

١٧- ١٩ اجتماع اللجنة التوجيهية للمانحين والانتوساي. لندن – المملكة المتحدة

نوفمبر

٤-١١ اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الاولاسيفس – البرازيل

٢٠-٢١ الاجتماع الثالث والستين لمجلس الإدارة. شنغدو- الصين

ديسمبر

يناير

فبراير

مارس

ملاحظة *المحرر*: ان الغرض من نشر هذه المفكرة هو دعم إستراتيجية التواصل للانتوساي، وكوسيلة لمساعدة أعضاء الانتوساي على تخطيط وتنسيق جداول الأعمال. وسيشمل هذا الباب الدوري من *المجلة* ما يقام من أنشطة في سائر أنحاء إقليم الانتوساي، فضلا عن الأنشطة الإقليمية مثل المؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات مجالس الادارة. وبسبب ضيق المساحة، تعذر إدراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقيمها أقاليم المنظمة. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسكرتارية العامة لكل مجموعة عمل إقليمية.

INTOSAI